A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/12
14 July 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعيـــة العامـــة

اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية

نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا وجدوى إدماجها في الاقتصاد العالمي: أداء الماضي والتحديات وطريق المستقبل

من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
السياق العـــــــام	١ - ٤	٤
أولا - مسائل تدرج في برنامج عمل جديد بالاستناد إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا	٥ -١٠٧	٥
ألف -التطورات الرئيسية خلال التسعينات وتأثيرها على تنفيذ برنامج العمل	٧ -١١	٥
باء - التطورات على الصعيد الوطني: السياسات والتدابير والأداء القطاعي .	١٢-٨٠	٧
- إطار سياسة الاقتصاد الكلي	١٢-١٨	٧
- تعبئة الموارد المحلية	١٩-٢٦	١٠
- الزراعة	٢٧-٣٣	١٣
- التصنيع	٣٤-٣٩	١٦
- التعدين	٤٠-٤٤	١٨
- النقل والاتصالات	٤٥-٤٨	٢٠
- الصادرات والطاقة التوريدية والقدرة التنافسية	٤٩-٥٢	٢٢
- تقديم الخدمات الاجتماعية	٥٣-٦٦	٢٤
- نوع الجنس والتنمية في أقل البلدان نموا	٦٧-٧٣	٢٨
- البيئة	٧٤-٨٠	٣١
جيم -تدابير الدعم الدولي	٨١-١٠٤	٣٣
- المساعدة الإنمائية الرسمية	٨٢-٨٥	٣٤
- الدين الخارجي ومبادرات تخفيف الدين	٨٦-٩٠	٣٦
- الاستثمار الأجنبي المباشر	٩١-٩٥	٣٨
- الوصول إلى الأسواق	٩٦-١٠٤	٤٠
دال - الاستنتاجات	١٠٥-١٠٧	٤٤

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
ثانيا – قضايا قائمة على الخبرة المستمدة من ترتيبات تنفيذ ومتابعة ورصد برنامـــج العمل	١٠٨-١١٧	٤٥
ألف –الدروس المستفادة من التنفيذ على المستوى القطري.....	١٠٩-١١٠	٤٥
باء – الدروس المستفادة من استعراض البرنامج ورصده	١١١-١١٧	٤٦
– على المستوى الوطني.....	١١١-١١٤	٤٦
– على المستوى الاقليمي	١١٥	٤٨
– على المستوى العالمي	١١٦-١١٧	٤٨
ثالثا – عناصر عامة لشراكة إنمائية متجددة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١١٨-١٢١	٤٩
المرفق – سياسات لتحسين الطاقات الانتاجية والقدرة على المنافسة في أقل البلدان نموا.....		٥٤

السياق العام

١- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٨٧/٥٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، على مستوى رفيع، في عام ٢٠٠١، لتقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري، ولاستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار، والتجارة؛ وللنظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا، ودمجها تدريجيا في الاقتصاد العالمي. وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة عقد لجنة تحضيرية حكومية دولية للتحضير للمؤتمر، وثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء، اثنان في أفريقيا يشمل أحدهما الأمريكتين، والثالث في آسيا والمحيط الهادئ.

٢- ورحبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٥٣ بالعرض السخي الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وقبلت هذا العرض. وعينت الجمعية العامة أيضا الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أمينا عاما للمؤتمر، وطلبت إليه القيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر بصفته تلك. وقررت الجمعية العامة كذلك عقد المؤتمر في نصف السنة الأول من عام ٢٠٠١ لمدة سبعة أيام في مكان وموعد يقررهما الأمين العام للمؤتمر بالتشاور مع الاتحاد الأوروبي. وسيعقد المؤتمر في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ بمباني البرلمان الأوروبي في بروكسل.

٣- وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٥/٥٤ أن يعقد اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك على جزأين، أحدهما في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، والآخر في الربع الأول من عام ٢٠٠١، وتكون مدة كل منهما خمسة أيام عمل. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية بنيويورك خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٤- والهدف من هذه المذكرة هو تسهيل نظر اللجنة التحضيرية في المسائل الموضوعية ذات الصلة بالعملية التحضيرية للمؤتمر. وهي تقدم معلومات أساسية موجزة حول التطورات في أقل البلدان نموا في التسعينات في البعض من المجالات الرئيسية، وتطرح عددا من التساؤلات فيما يتعلق بكل واحد من هذه المجالات بغية تسهيل مناقشة خيارات السياسات العامة والاستراتيجيات والتدابير ذات الصلة خلال العقد الجاري. وتبرز أيضا إطارا عريضا للعناصر الممكن إدراجها في برنامج العمل الجديد. ويؤمل أن يوفر تبادل وجهات النظر المتوخى التوجيه لإعداد برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا.

أولا – مسائل تدرج في برنامج عمل جديد بالاستناد إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

٥- في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا إعلان وبرنامج عمل باريس لأقل البلدان نموا للتسعينات. ويتمثل الهدف الرئيسي من برنامج العمل في وقف مزيد تدهور الوضع الاجتماعي/الاقتصادي في أقل البلدان نموا، وإعادة تنشيط النمو والتنمية وتعجيلهما في هذه البلدان ووضعها، في تلك العملية، على مسار النمو والتنمية المستدامين. ويبرز برنامج العمل عددا من المبادئ التي يجب أن تشكل أساس العمل لأقل البلدان نموا ولشركائها في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية وصناديق التنمية، والمساعدة على قيام تحول جوهري ذي وجهة إنمائية في اقتصادات أقل البلدان نموا. وطلب أيضا من المنظمات غير الحكومية المعنية، بما في ذلك بشكل خاص المنظمات غير الحكومية المحلية، المشاركة في برنامج العمل لتنمية أقل البلدان نموا. وهذه المبادئ تعني ضمنيا قبول شراكة تتوقف على عمل متبادل التعزيز، يسهم فيه كل بلد من البلدان في الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. وفي حين أن المسؤولية الأولية عن تنمية أقل البلدان نموا تقع على هذه البلدان فلكل شريك في التنمية أن يسهم كليا في الهدف المشترك، في ضوء قدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي. ويسعى البرنامج أساسا إلى توفير إطار عملي فعال، ويحدد المجالات التي تحتاج فيها أقل البلدان نموا، وكذلك شركاؤها في التنمية والمنظمات الدولية، إلى اتخاذ اجراء عاجل والقيام بعمل ملموس، على أساس المبادئ والسياسات والالتزامات الواردة في برنامج العمل.

٦- وعند التفكير في العناصر المراد إدراجها في برنامج عمل جديد للعقد الجاري، يكون من الأهمية بمكان استعراض تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أقل البلدان نموا، وكذلك تنفيذ تدابير الدعم الدولية في سياق الأحكام ذات الصلة في برنامج العمل للتسعينات، والتداول في ضوء ذلك بشأن مجموعة واسعة من المسائل التي يجب أن توفر الإرشاد فيما يتعلق بالتوجه العام والعناصر العريضة لبرنامج جديد.

ألف – التطورات الرئيسية خلال التسعينات وتأثيرها على تنفيذ برنامج العمل

٧- ظلت التنمية صعبة التحقيق بالنسبة لعدد كبير من أقل البلدان نموا خلال التسعينات. ومنذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٠، سجلت تطورات هامة على الصعيدين المحلي والعالمي، وكانت لها مضاعفات ذات شأن على الآفاق المرتقبة للتنمية في أقل البلدان نموا.

٨- وعلى الصعيد المحلي، شملت هذه المضاعفات ما يلي: انخفاض القدرة على تصميم وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي، والصراعات السياسية والأهلية في عدة بلدان من أقل البلدان نموا، بما لذلك من آثار غير مباشرة

عـــلى البلدان المجاورة، ووجود أداء مخيب للآمال عموما في القطاعين الزراعي والريفي خلال التسعينات؛ وعدم وجود إطار قانوني ومؤسسي للاستجابة لتحديات العولمة والتحرير. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، استطاع ما لا يقل عن ثلث أقل البلدان نموا تحقيق مكاسب ايجابية من حيث دخل الفرد خلال العقد.

٩- أما على الصعيد العالمي فإن التطورات مثل تسارع العولمة والتحرير، واستمرار هبوط تدفقات المساعدة الإنمائيـــة الـــرسمية وارتفاع مستويات المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا، تثير تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف بـــرنامج العمل. غير أن عددا قليلا من المانحين ما زال يفي بل ويتجاوز نسبة ٠,٢٠ في المائة المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا في حين حسنت بلدان أخرى أداءها في مجال المعونة في وقت لاحق خلال العقـــد. وأثار أيضا اطلاق مبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تطلعات على جبهة الديون.

١٠- ولو أن العولمة تظل قوة جبارة وحيوية محتملة للنمو والتنمية إلا أنها تشكل بالنسبة لأقل البلدان نموا خطرا جديا يتمثل في مزيد التهميش بسبب افتقارها للامكانات استخدام قدرتها المحتملة والتقليل من مخاطرها. وتواجه أقـــل البلدان نموا قيودا من حيث القدرة على الافادة من فرص فتح الأسواق، والوصول إلى المعلومات والمهارات والتكـــنولوجيا ورؤوس الأمـــوال، وهـــذه أمور ولدتها عملية العولمة - وقد ساعدتها في ذلك مجالات التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والبلدان النامية التي تحيط بها مشاكل هيكلية خطيرة ولها قدرة محدودة وغير متـــنوعة في مجـــال الـــتوريد وهياكل أساسية رديئة ومؤسسات ضعيفة ومستويات منخفضة من حيث استثمار القطاعين الخاص والعام تجد من الصعب بشكل متزايد مواجهة تحديات العولمة. وقد اعترف بذلك المشاركون في الأونكتاد العاشر الذي جاء في نتائجه أن "السياسات يجب أن تراعي الآثار المترتبة على العولمة في متطلبات التنمية الأساسية، وبشكل خاص في أقل البلدان نموا التي هي أشد تأثرا بالصدمات الناتجة عن العولمة"[(١)].

١١- وبصـــرف النظر عن العوامل الداخلية والخارجية، قيد تنمية أقل البلدان نموا أيضا استمرار سرعة تأثرها بالكوارث الطبيعية التي تتسبب في خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. وحيثما وقعت كوارث طبيعية، كثيرا مـــا تركـــزت الجهـــود الرامية إلى تقديم المساعدة على الإغاثة العاجلة في حالات الكوارث دون التطرق كليا لاحتياجات التنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك التأهب للكوارث وتدابير الوقاية.

الأسئلة

- مـــا هـــي تجـــارب أقل البلدان نموا في مواجهة تحديات العولمة والتحرير؟ وما وجاهة ومضاعفات هذه التجارب بالنسبة لسياسات وأولويات المستقبل؟

- مـــا هي المتطلبات الأساسية اللازمة لتمكين أقل البلدان نموا من الإفادة من العولمة والاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي؟

في حـــين شـــكا عـــدد كبير من أقل البلدان نموا من التراجع الاجتماعي – الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في التسعينات، أثبتت تجربة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا أنه يمكن إعادة إقرار السلام، وأن قدرات الدولة يمكن أن تتحسن، وأن الهياكل الأساسية المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يعاد بناؤها، وذلك حتى بعد فترة طويلة من الحرب الأهلية المدمرة. ما هي يا ترى العبر التي يمكن استخلاصها من حيث توجهات السياسات العامة للمستقبل من تجارب البلدان التي تأثرت نتيجة التراجع الاجتماعي – الاقتصادي، وكذلك البلدان التي خرجت بنجاح من صراعات محلية خطيرة؟ وما هي الأسباب الرئيسية لـــنجاح هذه المجموعة الأخيرة من البلدان؟ وما هي أوجه القصور الرئيسية في التدابير الوطنية والدولية وكيف يمكن معالجتها؟

باء – التطورات على الصعيد الوطني: السياسات والتدابير والأداء القطاعي

إطار سياسة الاقتصاد الكلي

١٢- وضـــع برنامج العمل للتسعينات إطارا لسياسة الاقتصاد الكلي بهدف خلق بيئة ملائمة وتشكيل أساس للـــنمو الاقتصادي المستدام وتنمية الاقتصاد في الأجل الطويل. وأكد برنامج العمل أن هذا الإطار يجب أن يوفر الأساس الذي يتم انطلاقا منه التغلب على الاختناق الهيكلي في أقل البلدان نموا، وأن يفضي في نهاية المطاف إلى تحويـــل هـــذا الاختناق والمساهمة في القضاء على الفقر. وأكد أيضا أن انتهاج مثل هذه السياسات من شأنه أن يساعد إلى حد كبير جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تشجيع خلق بيئة اقتصادية دولية مفضية إلى مثل هذا التغير وتوفير الدعم الخارجي الملائم.

١٣- ويوفـــر برنامج العمل مبادئ توجيهية للسياسة العامة على جبهة واسعة النطاق، مؤكدا على أهمية إيجاد إطار لسياسة الاقتصاد الكلي موجه نحو النمو للتوفيق بين احتياجات استراتيجية التنمية الطويلة الأجل والحاجة إلى إقامـــة توازن في الاقتصاد الكلي. كما جاء في برنامج العمل أن إطار الاقتصاد الكلي الموجه نحو النمو يجب أن يكون متماسكا وأن يترك مع ذلك مجالا للمرونة فيما يتعلق بأنواع الأدوات الواجب استخدامها وطريقة تطبيقها، مع مراعاة تغير الأوضاع وأوجه الصلابة الهيكلية لأي اقتصاد معين. ويجب أن تتكيف مجموعة السياسات العامة مـــع المشـــاكل المحددة والاحتياجات الخاصة بفرادى أقل البلدان نموا وبارامتراتها في مجال الموارد. ويؤكد برنامج العمـــل عـــلى أن الأمر يحتاج إلى العناية بشكل خاص بالروابط بين الأنشطة الاقتصادية، وكذلك بالتفاعل بين الإصلاح القطاعي وأهداف الاقتصاد الكلي الأوسع.

١٤- وقد بدأ معظم أقل البلدان نموا في انتهاج سياسات تكيف وإصلاح في أواخر الثمانينات وطوال التسعينات بهدف خلق بيئة اقتصادية محلية مفضية إلى التنمية المستدامة والقابلة للإدامة. ومثل هذه الجهود الإصلاحية تضع التأكيد على استقرار الاقتصاد الكلي، وعلى التقليل من دور الدولة، ومزيد الاعتماد على قوى السوق، وسرعة الانفتاح على المنافسة الدولية، بوصف ذلك الحل لدفع طاقة النمو. ومزيد استقرار الاقتصاد الكلي، وإزالة أوجه الانحراف الكبير في الأسعار في المجالات الرئيسية، قد أسهمت إسهاما هاما بدون شك في الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان. ويبدو أن هذه السياسات قد أسهمت، بالنسبة لبعض البلدان وبدرجات متفاوتة من النجاح، في بلوغ شيء من الاستقرار في الاقتصاد الكلي وخلق تحسن متواضع في الأداء الاقتصادي.

١٥- لكن على العموم قصرت البنية الاقتصادية القائمة في أقل البلدان نموا كمجموعة في خلق النمو وتوليد حصائل الصادرات اللازمة للحفاظ على الاستثمارات والواردات وتوسيعها، الأمر الذي عرقل بدوره التغير الهيكلي والنمو الاقتصادي. وازداد تركز الصادرات - وبالتالي سرعة تأثرها - خلال التسعينات بالنسبة لعشرة من بين ٢٢ بلدا توجد بيانات بشأنها. وفي حين ظل الانتاج والتجارة العالميان في انخفاض خلال التسعينات ظلت حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية بدون تغيير تقريبا وبنسبة ضئيلة قدرها ٠,٤ في المائة. وفي عام ١٩٩٨ مثلت أقل البلدان نموا أربعة أخماس مجموعة البلدان في فئة مؤشر التنمية البشرية المنخفض في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦- وغالبا ما تم التحرير المالي بدون تأمين الشروط المسبقة لنجاحه، مثل توفير درجة عالية من استقرار الأسعار والانضباط المالي، واقامة مؤسسات مالية متينة، والتمويل من جانب الشركات، والعمق في الأسواق المالية، والقوانين التحفظية الفعالة. وكانت النتائج في حالات عديدة ارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرارها، وانتشار الإعسار، وسرعة تراكم الدين المحلي العام، وعدم الاستقرار المالي.

١٧- وإصلاحات السياسات العامة في العديد من أقل البلدان نموا خلال التسعينات لم تراع في جميع الأحوال القيود الهيكلية ومواطن الضعف المؤسسية التي تعرقل السير الفعال للأسواق وتحول دون الاستجابة الفاعلة للمبادرات الخاصة من حيث العرض. كما أن هذه الاصلاحات لم تراع بما فيه الكفاية الأوضاع الخارجية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتدفقات المالية الخارجية والمديونية الخارجية والتجارة الخارجية. وفي حين أن تحسن استقرار الاقتصاد الكلي والقضاء على أوجه انحراف الأسعار الكبيرة في بعض المجالات الرئيسية قد أسهما بشكل هام وبدون شك في تحسن مناخ السياسة العامة اجمالا والانتعاش الاقتصادي في بعض أقل البلدان نموا، لم يوفق بلد واحد تقريبا من أقل البلدان نموا في إكمال برامجه الاصلاحية والعودة إلى النمو المستدام. وهكذا فإن السياسات الرامية إلى "تصويب" الأسعار في ظروف عدم ملاءمة أو عدم وجود وكلاء ومؤسسات أهم من وكلاء ومؤسسات الاقتصاد السوقي العصري لم تعط النتيجة المرجوة من حيث النمو والاستثمار. أما على جانب العرض

فـــإن القيـــود الهيكلية ومواطن الضعف المؤسسي تمنع تحول الحوافز إلى استجابة قوية في مجال العرض من خلال الاستثمار الجديد لتوسيع القدرات الإنتاجية وترشيدها.

١٨- وفي ضوء تجارب أقل البلدان نموا في مجال التكيف وغير ذلك من الإصلاحات على مدى العقد الماضي أو أكـــثر، هناك اعتراف متزايد بأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية تحتاج، لكي تكون ناجحة، إلى إيـــلاء عـــناية ملائمـــة لـــلقيود الهيكلية والمؤسسية، وكذلك للتكامل بين الدول والأسواق. والعديد من محاور السياسات العامة في إطار برنامج العمل لا يزال يبدو وثيق الصلة بذلك. وتحتاج مثل هذه السياسات إلى التركيز على النحو الملائم على تراكم رؤوس الأموال، الذي يحتاج بدوره إلى الربط بالتجارة، من أجل تعزيز طاقة الإنتاج والفعالية، والقدرة على المنافسة. وهناك حاجة إلى استمرار استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة الاعتماد على قوى الســـوق، والانفتاح على المنافسة الخارجية، بوصف ذلك أهدافا هامة من أهداف السياسات العامة لأقل البلدان نموا، ولكن هذه الأهداف يجب مناشدتها في سياق الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على الصعيد الوطني في كل بلد من أقل البلدان نموا. ويمكن أن يكون من المفيد جدا بهذا الخصوص تكييف التجارب الناجحة في عدد من البلدان النامية في تنفيذ السياسات العامة وفقا للاحتياجات والظروف الخاصة بكل منها. وبالإضافة إلى ذلك فـــإن الاعتراف بأوجه فشل السوق يجب ألا يعني ضمنيا أن إصلاحات المؤسسات الحكومية ليست مسألة هامة: فبناء المؤسسات أمر لازم بشكل ملح إذا أرادت الحكومات في أقل البلدان نموا أن تقوم بدورها الإنمائي الكامل. والخدمة المدنية الفعالة والمشاركة ذات المغزى لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع في تصميم السياسات وتنفيذها ستظلان عاملين هامين في تأمين النجاح. وأخيرا يتم التشديد أيضا على أن البيئة الخارجية الداعمة، وبشكل خاص الدعـــم الكـــافي من جانب الشركاء في التنمية، ستظل عنصرا أساسيا من العناصر المكونة للسياسات والتدابير الناجحة في تحسين الأداء الإجمالي والأداء القطاعي.

الأسئلة

- على الرغم من أوجه القصور، ساهمت إصلاحات السياسات العامة في مجالات معينة، في العقد الماضي أو ما يقارب العقد، في استقرار الاقتصاد الكلي وتحسن الأداء الاقتصادي. فما هي يا ترى العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق هذه النتائج؟

- ما هي الشروط الهيكلية والمؤسسية الرئيسية للاستخدام الناجح للحوافز من جانب الوكلاء من الخواص؟ ومـــا هي أكثر السياسات والأدوات فعالية وإنصافا لخلق مثل هذه الحوافز ولتأمين إفضائها إلى استجابة قوية في مجال العرض؟

- إذا ما أريد معالجة أوجه تقصير كل من الأسواق والحكومات عن طريق إصلاحات السياسات العامة، ما هي أكثر السبل فعالية لمعالجة هذه المشاكل بطريقة متوازنة؟ وما هي خيارات السياسات العامة القائمة في ذلك السياق لزيادة تأثير تدابير الاقتصاد الكلي إلى أقصى حد على أهداف التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية معا؟

- مـــا هي أفضل الطرق والسبل لكي تبث الحكومات إحساسا بالغرض الوطني عن طريق جمع معلومات اجتماعية وسياسية وعرقية مختلفة حول جدول أعمال واسع الأساس للتنمية الوطنية؟

- ما هي الدروس الرئيسية التي يجب استخلاصها من التجارب المتعلقة بفعالية الإجراءات الوطنية وملاءمة وفعالية الدعم الدولي لتسوية الخلافات؟

تعبئة الموارد المحلية

١٩- تعد ندرة الموارد المتاحة، داخليا وخارجيا، لتمويل تعزيز طاقات الإنتاج من أخطر قيود تنمية أقل البلدان نمـــوا. وفي بـــرنامج العمـــل كان ينتظر من أقل البلدان نموا أن تنفذ عددا من السياسات العامة التي تعزز تعبئة المدخرات المحلية واستخدامها استخداما فعالا. وتشمل هذه السياسات تطوير شبكة ملائمة من المؤسسات المالية والحوافـــز لتشـــجيع المدخرات الخاصة، وتأمين تخصيص أمثل للموارد وتعزيز إدارة الإنفاق العام، وتنفيذ سياسة نقدية تفضي إلى الاستقرار والثقة في مجال الأسعار، وتوسيع القاعدة الضريبية دون إعاقة المدخرات والاستثمارات. وهـــذه السياســـات، إذ ترافقها بيئة داخلية تتميز بالاستقرار ومؤسسات قانونية وإدارية ملائمة، ينتظر منها أن تشجع الادخار المحلي، وتحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجع عودة رؤوس الأموال المهربة إلى البلدان التي فرت منها. ولقد سعت أغلبية أقل البلدان نموا جاهدة، كجزء من إصلاحاتها في مجال السياسات العامة، إلى خلق مناخ ملائـــم للادخار والاستثمار. وبقدر ما أن زيادة وتحسين استخدام الموارد القائمة من شأنه أن يفضي إلى زيادة الإنتاج والدخل فإنه يمكن لمثل هذا الاستخدام أيضا أن يوفر أساسا لمعدلات ادخار محلي واستثمار أعلى.

المدخرات المحلية الإجمالية

٢٠- خـــلال النصف الثاني من التسعينات أبدى الاتجاه العام في المدخرات المحلية الإجمالية في أقل البلدان نموا علامـــات انتعاش ملحوظ مقارنة مع مستويات النصف الأول من العقد. فبعدما كانت معدلات المدخرات المحلية الإجماليـــة تبـــلغ متوسطا سنويا قدره ٦,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، ارتفعت هذه المعدلات إلى نسبة ٩,١ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٨. وهبط عدد أقل البلدان نموا التي سجلت مدخرات سلبية من ١٧ بلدا، من بين الـ ٤٢ بلدا من أقل البلدان نموا التي توجد بيانات بشأنها، إلى ١١ بـــلدا في عـــام ١٩٩٦ و٩ بلدان في عام ١٩٩٧. غير أنه على الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي ما زالت مستويات

المدخـــرات في أقـــل البلدان نموا ككل منخفضة بجميع المقاييس مقارنة مع المستويات في المناطق والبلدان النامية الأخـــرى. والتفســـير العام لهذا الوضع هو بطبيعة الحال انخفاض مداخيل الفرد، التي هي العامل الرئيسي المحدد لـــلمدخرات الشخصـــية. وربما أمكن القول أيضا بأن التزامات خدمة الديون تضعف القدرة الوطنية على تعبئة المدخرات المحلية، بقدر ما أن خدمة الدين تحرم اقتصادات أقل البلدان نموا من موارد يمكن استثمارها.

٢١- وخـــلال الفـــترة ١٩٩٦-١٩٩٧، سجلت تسعة بلدان من بين أقل البلدان نموا الـ ٣٨ التي توجد أرقام بشأنها، مدخرات محلية إجمالية سلبية تراوحت بين -٠,٣ و -٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تستطع إلا أربعة بلدان تعبئة المدخرات بما يتجاوز ١٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت غينيا الاستوائية وبوتان مـــن أكثر البلدان إثارة للإعجاب حيث سجلتا معدلات ادخار محلي متوسطة بنسبتي ٥٦,٣ في المائة و٣٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. وسجلت سبعة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا معدلات ادخار محلي إجمـــالي تراوحت بين ١٠ و١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستطاعت أغلبية أقل البلدان نموا أن تسجل مدخرات تراوحت بين صفر و١٠ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. واستطاع عدد قليل من فرادى البلدان، ولا ســـيما بوروانـــدي وتشاد وغينيا - بيساو وموزامبيق واليمن، أن تحقق قفزة من معدلات ادخار سلبية إلى معدلات ادخار إيجابية في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٧.

٢٢- وهناك عدد من أقل البلدان نموا تمثل بالنسبة لها حوالات مواطنيها العاملين في الخارج مصدرا كبيرا من الموارد القابلة للاستثمار لزيادة المدخرات المحلية. وفي الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٧ بلغت حوالات العاملين إلى ٢٢ بـــلدا مـــن أقل البلدان نموا توجد أرقام بشأنها، مبلغا قدره ٢٢,٥ مليار دولار أو نسبة ١١,٧ في المائة من إجمـــالي حصـــائل صـــادراتها و٤,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعا. وتنصرف أكبر المبالغ نحو إريتريا وبنغلاديش وبوركينا فاصو وجزر القمر والرأس الأخضر وساموا وكيريباتي ومالي ونيبال واليمن.

٢٣- وفي الـــبعض من أقل البلدان نموا أتى المواطنون العاملون في الخارج بكميات كبيرة من الصرف الأجنبي. ولتعزيز تحرير التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، وبشكل خاص من خلال طريقة التوريد الرابعة (تـــنقل الأشخاص الطبيعيين) في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، القدرة المحتملة على دفع الموارد القابلة للاستثمار المتاحة لأقل البلدان نموا.

الاستثمار المحلي الإجمالي

٢٤- لقد كان الأداء الضعيف في مجال الاستثمار جانبا هاما من جوانب الأداء الاقتصادي في أقل البلدان نموا ككـــل خـــلال التســـعينات. وكما هو الحال في أماكن أخرى فإن الاستثمار الخاص في أقل البلدان نموا يتطلب

استثمارا عاما تكميليا في الهياكل الأساسية المادية وكذلك بناء القدرات المؤسسية والإنمائية والبشرية. وقد تحمل الاستثمار العام وطأة تأثير التكيف في معظم أقل البلدان نموا، في حين لم يسد الاستثمار الخاص الثغرة.

٢٥- وسجلت أقل البلدان نموا كمجموعة مستويات من الاستثمار المحلي أعلى بعض الشيء خلال التسعينات مما كان عليه الحال في الثمانينات. وارتفع المتوسط المرجح للاستثمار المحلي الإجمالي السنوي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٩ في المائة بالنسبة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. غير أنه هبط هبوطا طفيفا في العام التالي أو في العامين التاليين ليترل إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٧ و١٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ويبدو أن هذا الاتجاه في الاستثمار المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا نتج عن مناخ ملائم عموما في مجال الاستثمار وهذا أمر يوجد بشأنه جدال، جزئي على الأقل، في كونه مرتبطا بسياسات الإصلاح التي تنتهجها أغلبية أقل البلدان نموا منذ الثمانينات. ودرجة استقرار الاقتصاد الكلي الكبيرة التي ظهرت في العديد من أقل البلدان نموا، إذ رافقتها تدابير محددة لخلق حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب معا، ربما بدأت تؤتي أكلها. غير أن متوسط نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لأقل البلدان نموا، والذي هو أقل من نسبة ٢٥ في المائة التي تعد المتوسط بالنسبة للبلدان النامية ككل، إنما هو معدل متوسط متواضع نوعا ما. وهذا يعني أن هذه البلدان ككل ما زالت تشهد مستويات منخفضة جدا من تكوين رأس المال لا يمكن إلا أن تديم وضعها كبلدان من أقل البلدان نموا.

٢٦- والتأكيد على تعبئة المدخرات المحلية من أجل الاستثمار يجب أن يولى ما يستحقه من الأولوية، ويجب أن تستغل القدرة المحلية المحتملة بأقصى ما يمكن. ويجب أن تكمل تلك السياسات سياسات مماثلة لجلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي يجب أن تكمل الجهود الوطنية الرامية إلى التحرير جهود للتيسير والحماية على المستوى الدولي.

الأسئلة

- إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها معظم أقل البلدان نموا في تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقارنة بما كانت عليه في منتصف العقد، وإلى أي مدى شجعت التخفيضات في الاستهلاك الحكومي وحسنت مناخ المدخرات الخاصة، ولا سيما من خلال تحرير أسعار الفائدة وإصلاح القطاع المالي؟

- ما هو النهج السليم الذي يمكن توخيه في السياسات العامة لتأمين أكبر قدر من التكامل بين الاستثمار الخاص والعام؟ وما هي الأنماط التسلسلية التي تحقق أقصى ما يمكن من النتائج؟ وما هي آثار هذه المناهج

عـــلى حجم وتنفيذ نفقات الاستثمار العام؟ وما هي الدروس التي يجب استخلاصها من تجارب البلدان النامية التي استطاعت أن تحقق مزيجا ناجحا من الاستثمارين الخاص والعام؟

- ما الذي يمكن أن تكون العناصر الأساسية لسياسة للقطاع المالي من شأنها أن تعبئ المدخرات المحلية وتحفز الاســـتثمار وتفي باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟ وما هي أجدى الروابط التي يمكن إقامتها بين القطاع المالي المحلي لأقل البلدان نموا والقطاع المالي الدولي، وفي نفس الوقت التقليل إلى أدنى حد من آثار الاضطرابات المالية الخارجية؟

- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال السياسات العامة من تجربة بلدان نامية أخرى في استخدام الـــتمويل الجـــزئي لأغراض توفير الائتمان ورأس المال للمؤسسات الصغيرة جدا وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

- مـــا هـــو النطاق المتوفر لزيادة المدخرات المحلية في أقل البلدان نموا نظرا لانخفاض المداخيل وكبر حجم القطاعات غير الرسمية؟ وكيف يمكن الخروج من فخ انخفاض المستوى الاقتصادي (الحلقة المفرغة) الذي يؤدي فيه انخفاض المداخيل إلى انخفاض المدخرات، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض المداخيل؟

الزراعة

٢٧- يقع القطاع الزراعي في صلب اقتصادات أقل البلدان نموا. وهو يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (ما بين ٣٠ و٦٠ في المائة بالنسبة لقرابة ثلثي أقل البلدان نموا)، وهو يشغل نسبة كبيرة من القوة العاملة (ما بين ٤٠ و٩٠ في المائة بالنسبـــة لمعظم أقل البلدان نموا)، ويمثل مصدرا هاما من مصادر الصرف الأجنبي (ما بين ٢٥ و٩٥ في المائة بالنسبة لثلاثة أرباع أقل البلدان نموا)، ويوفر الجزء الأكبر من غذائها الأساسي، ويوفر سبل العيش والدخل لأعداد كبيرة من سكان الأرياف. وهكذا فإن إحراز تقدم ملحوظ في تشجيع النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، كلها أمور لا يمكن أن تتحقق في معظم هذه البلدان بدون تطوير طاقة الإنتاج المحتملة بشكل أكمل في القطاع الزراعي ومساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية إجمالا.

٢٨- غـــير أن الإنـــتاج الزراعي في أقل البلدان نموا يظل، على الرغم من أهميته، ناقص النمو إلى حد كبير - بالنسبة لكل من السوق المحلية والتصدير. وقد عانى هذا القطاع من مشاكل عديدة أدت إلى عدم فعاليته وركود نموه. ومن بين هذه المشاكل علاقات الإنتاج التقليدية، والتكنولوجيا البدائية، وترتيبات حيازة الأراضي غير الآمنة في ســـياق انخفاض معدلات تهاطل الأمطار وانعدام إمكانية الاعتماد على الأمطار، وبشكل خاص في أقل البلدان نمـــوا في أفريقيا، حيث إطار سياسة الاقتصاد الكلي غير الملائم، وندرة الائتمان، وعدم كفاية الاستثمار العام في

الهياكل الأساسية الريفية والمادية والاجتماعية، وضعف البني التحتية المؤسسية. وقد هبطت حصة الزراعة في التنمية إلى نسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٩٥ بعدما كانت قد بلغت ذروتها في عام ١٩٨٦ عندما وصلت إلى ٣٦ في المائة.

٢٩- ولو أن النمو الزراعي في أقل البلدان نموا تحسن تحسنا طفيفا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، إلا أنه كاد لا يتجاوز نمو السكان وظل دون المتوسط بالنسبة للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك ظل انتشار انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا في الارتفاع. ففي الفترة ما بين ١٩٧٩ و١٩٩٧ لم تتغير النسبة المئوية للأشخاص الذين يشكون من نقص التغذية في مجموع السكان، أي أنها ظلت بقرابة ٣٨ في المائة، في حين يقدر أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفع بواقع ٧٤ مليون شخص. أما بالنسبة لبقية البلدان النامية فإن هذه النسبة هبطت بالعكس من ذلك من ٢٨ إلى ١٥ في المائة خلال نفس الفترة.

٣٠- وفي الأسواق الزراعية العالمية ظلت أقل البلدان نموا مهمشة. وهبطت حصتها الإجمالية من الصادرات الزراعية من قرابة ٥ في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية في أوائل السبعينات إلى قرابة ١ في المائة فقط في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وظلت هذه البلدان تصدر مجموعة محدودة من السلع الأساسية الأولية التي هي سريعة التأثر بعدم الاستقرار في الطلب والأسعار. وبتزايد تكامل الأسواق بسبب العولمة والتحرير، أصبح على اقتصادات أقل البلدان نموا أن تبذل أقصى جهدها في بيئة تجارية خارجية أصبحت فيها المنافسة أكثر شراسة. وعدم قدرتها على المنافسة على الأسواق العالمية، وكذلك في أسواقها الداخلية، تنعكس أيضا في ارتفاع فواتير وارداتها من الأغذية.

٣١- وعلى الرغم من هذه التحديات فإن لمعظم أقل البلدان نموا قدرة محتملة هائلة غير مستغلة في مجال الزراعة. ولها مجال كبير لزيادة فعالية استخدام الموارد ولزيادة الإنتاجية. فما يحتاج إليه الأمر هو قيام هذه البلدان ببذل جهد كبير، بدعم من المجتمع الدولي، لاستغلال قدرتها الزراعية على أكمل وجه، وكذلك لتعزيز قدرتها على المنافسة وطاقاتها في مجال التوريد، فتكون بذلك قادرة على الإفادة إفادة كاملة من فرص التجارة في البيئة التجارية المتعددة الأطراف المتطورة. ويعد من العوامل الحاسمة في هذه العملية بناء قدرات الزراعة، وجلب الاستثمارات الجديدة، وتشجيع الابتكار، وكذلك توفير الهياكل الأساسية، وعوامل الإنتاج الزراعية، وخدمات الإرشاد لاستنباط أصناف جديدة عالية المردودية ومقاومة للآفات والأمراض، وتحسين الممارسات الزراعية، وإسداء المشورة في مجال التسويق، وإقامة نظام مالي منظم في مجال السلع الأساسية.

٣٢- وخلال التسعينات، نفذت عدة بلدان من أقل البلدان نموا إصلاحات في مجال السياسات العامة المحلية للحد من تحامل السياسات العامة على الزراعة. والأهداف المشتركة لهذه الإصلاحات[٢] هي الأهداف التالية: '١' تعزيز الإنتاجية؛ '٢' رفع مستويات الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الأساسية لاستغلال قدرتها الكاملة؛ '٣' تحسين نوعية ومعايير المنتجات؛ '٤' تنويع الإنتاج والصادرات عن طريق تشجيع تطوير محاصيل جديدة وتجهيز المنتجات

الأوليـــة. غير أنه على الرغم من هذه الإصلاحات ما زال يوجد جدول أعمال لم يكتمل بعد في مجال السياسات العامـــة وهـــو يتطلب اهتماما من جانب كل من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. ومن شأن ذلك، بشكل خـــاص، أن يتطلب التطرق للقيود الهيكلية والقيود في مجال التموين التي هي في صلب ضعف الاستجابة في مجال العـــرض. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان دعم جهود أقل البلدان نموا لتوليد الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهـــداف تـــنمية أقل البلدان نموا في الزراعة، بما في ذلك هدف الحد من عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء الـــتغذية، بحـــلول العام ٢٠١٥. وضعف الاستجابة في مجال العرض قد كان السبب في عدد من القيود الهيكلية والقيود في مجال العرض. والإصلاحات القائمة في مجال الأسعار لم توفق في توليد استجابة في مجال العرض، ذلك أنها لم تعالج بشكل فعال القيود الهيكلية الرئيسية و لم تحسن معدلات التبادل التجاري للمنتجين الزراعيين كما كان مزمعا.

٣٣- ونظرا لأهمية قطاع الزراعة في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا، يمكن إلى حد مـــا أن توجه المبادرات الحالية لتقديم المساعدة المالية لأقل البلدان نموا من خلال التخفيف من عبء الدين المحدد كهدف وغير ذلك من أشكال المساعدة المالية نحو دعم الجهود الرامية إلى تطوير القدرات الزراعية المستدامة لأقل البـــلدان نموا، وبشكل خاص عن طريق تعزيز خدمات البحث والتطوير والإرشاد، وتأمين توافر عوامل الإنتاج الأساسية والتمويل المنظم للسلع الأساسية وتقديم المساعدة في مجال التسويق.

الأسئلة

- مـــا هي إصلاحات القطاع الزراعي التي كانت فعالة في زيادة الإنتاجية والمردودية في أقل البلدان نموا؟ وهـــل نجحـــت هذه الإصلاحات في تغيير معدلات التبادل التجاري لصالح الزراعة؟ وإن لم يكن الحال كذلك فما هي العوامل التي حالت دون ذلك؟

- عـــلى الصـــعيد الدولي، ما هي السياسات والتدابير التي يمكن اتخاذها للسهر على إسهام عمليتي العولمة والتحرير الجاريتين إسهاما إيجابيا في تحقيق وتعزيز الطاقة الإنتاجية الزراعية المحلية لأقل البلدان نموا؟

- نظـــرا للصـــلة المتينة بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي، هل أن الإطار التنظيمي الدولي المنظم للإنتاج الزراعي والتجارة ملائم للمساهمة بشكل فعال في تطوير القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا؟

- مـــا هي أنواع التغيير اللازمة، وبشكل خاص في مجال الحواجز التعريفية والتدابير غير التعريفية، لتحسين وصول الصادرات الزراعية لأقل البلدان نموا إلى البلدان المتقدمة؟

- نظرا لكون أقل البلدان نموا شهدت ارتفاعا حادا في فواتير وارداتها من الحبوب أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بسبب ارتفاع تكلفة الوحدة بالنسبة للحبوب المستوردة نتيجة لعوامل مثل انخفاض المعونة الغذائية والصادرات التساهلية، كيف يمكن أن يطبق على أحسن وجه قرار مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية ذات الصلة بالعملية الإصلاحية على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؟

- كيف يمكن تحسين طاقات التوريد والقدرة على المنافسة في القطاع الزراعي لأقل البلدان نموا؟ وما هي العناصر الرئيسية لوضع استراتيجية حسنة التركيز تحقيقا لهذا الهدف؟

التصنيع

٣٤- لقد اعتبر برنامج العمل استنباط قاعدة صناعية جانبا من الجوانب الرئيسية لجهود أقل البلدان نموا لإنتاج سلع وخدمات أساسية للوفاء باحتياجات شعوبها، وخلق فرص العمل، وتعزيز القيمة المضافة المحلية، والتغلب على الصعوبات الكامنة في أحادية توجه اقتصاداتها.

٣٥- وتتمثل خاصية من الخصائص الرئيسية المميزة لقطاع التصنيع في أقل البلدن نموا في قاعدته الضيقة جدا. فقطاعان فرعيان موجهان أساسا نحو المستهلك، وهما تجهيز الأغذية والمصنوعات والملابس، يوفران الحصة الكبرى من القيمة المضافة للتصنيع. وهذان القطاعان الفرعيان يمثلان معا قرابة ثلثي القيمة المضافة التصنيعية مجمعة. وهذه القيمة المضافة تمثل في حد ذاتها أقل من ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المجمع لأقل البلدان نموا، مقارنة مع قرابة ٢٣ في المائة في البلدان النامية ككل. وحصة أقل البلدان نموا في القيمة المضافة في مجال التصنيع بالنسبة لجميع البلدان النامية لا تبلغ سوى ١,٣ في المائة. وكان لزهاء ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا نمو إيجابي للقيمة المضافة التصنيعية للفرد خلال التسعينات، في حين شهد في المتوسط ما لا يقل عن ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا نموا سلبيا في القيمة المضافة خلال تلك الفترة. وحسب تقرير أعدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)[٣] كادت حصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء من القيمة المضافة التصنيعية العالمية لا تتغير منذ عام ١٩٨٠ - باستثناء جنوب أفريقيا - بلغت نسبة ٠,٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ و٠,٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠، ويقدر أن تبلغ نسبة ٠,٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. والأرقام بالنسبة لأقل البلدان نموا الثلاثة والثلاثين في المنطقة سوف تكون أدنى بكثير، ذلك أن نشاط التصنيع في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء منحرف لدرجة عالية، إذ تمثل سبعة اقتصادات لا يوجد من بينها بلد واحد من أقل البلدان نموا ثلثي المجموع.

٣٦- ويمكن تصنيف القيود البارزة التي يواجهها قطاع تصنيع أقل البلدان نموا إلى ثلاث مجموعات كبيرة هي: القيود ذات الصلة بالأسواق، والقيود الهيكلية والقيود ذات الصلة بالموارد المتاحة، والقيود الخاصة ببلدان محددة،

بما في ذلك ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج بسبب ارتفاع التعريفات، وسرعة التأثر بالكوارث الطبيعية، والقيود ذات الصلة بالعبور والنقل، وبعد أقل البلدان نموا الجزرية عن الأسواق الخارجية.

٣٧- وتجـــربة أقل البلدان نموا الأكثر توفيقا، وكذلك تجربة البلدان النامية الأخرى التي خلقت قاعدة تصنيع تنافســـية، تشـــير إلى أهميـــة السياسات والتدابير، الوظيفية والانتقائية معا، للتغلب على القيود المذكورة أعلاه. وبإمكـــان المجتمع الدولي أن يلعب دورا هاما في دعم جهود أقل البلدان نموا للتغلب على هذه القيود عن طريق تقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية.

٣٨- وتقرير اليونيدو المذكور أعلاه يثبت أهمية التصنيع الذي يحركه الطلب في مجال الزراعة ووضع استراتيجية في هـــذا المجـــال لأفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نموا الأفريقية، بما أن هذه البلدان لها ميزة مقارنة في العديد من الصـــناعات القائمة على الزراعة فضلا عن كون هذه الزراعات كثيفة الاستخدام نسبيا لليد العاملة، وتستخدم أيضـــا تكنولوجيا بسيطة إلى حد ما. وفي ذلك السياق، يشير التقرير إلى ثلاثة روابط رئيسية بين النمو الزراعي والنمو الصناعي:

- إن إنـــتاج التصـــنيع يرتفع بتجهيز كميات أكبر من الإنتاج الزراعي، وبارتفاع عنصر القيمة المضافة.

- الطلب الزراعي على عوامل الإنتاج المصنعة - الأسمدة، والمواد الكيميائية، ومبيدات الحشرات، والمعدات، والوقود، والعربات، ومواد البناء - يزيد الطلب المحلي ارتفاعا.

- هناك مرونة في الطلب على السلع المصنعة نتيجة لارتفاع الدخل. فارتفاع الإنتاج الزراعي يولد طلبا استهلاكيا على المصنوعات نتيجة لارتفاع العمالة والإنتاجية والأجور الحقيقية.

٣٩- واســـتطاع عدد من أقل البلدان نموا، هي بنغلاديش وبنن وليسوتو، وإلى حد أدنى هايتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تحقيق زيادات كبيرة في حصة المصنوعات أو السلع المجهزة في صادراتها الإجمالية في الفترة ما بـــين ١٩٨٥ و١٩٩٧. وكـــانت المـــواد المصنعة الرئيسية تتمثل في الملابس في حالة بنغلاديش وهايتي وليسوتو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومغزولات القطن في حالة بنن. وعلى سبيل المثال فإن بنغلاديش التي أفادت مـــن تـــرتيب المنسوجات المتعددة الألياف استطاعت في أقل من ١٥ عاما أن تطور، من لا شيء تقريبا، صناعة للملابس أصبحت تمثل قرابة ٧٠ في المائة من عائداتها من الصرف الأجنبي؛ وبالمقارنة فإن الجوت لا يمثل الآن إلا نسبة ٨ في المائة من عائدات الصرف الأجنبي في البلاد، وقد هبطت هذه النسبة بعدما بلغت قرابة ٥٠ في المائة في السبعينات. غير أنه توجد مشاغل متزايدة إزاء قدرة الصناعة على المنافسة بشكل فعال في السوق الدولية الأكثر

تحـــررا بعد الإنهاء التدريجي للعمل بترتيب المنسوجات المتعددة الألياف، الذي من المفروض أن يكتمل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

الأسئلة

- ما هي الخيارات المتاحة لأقل البلدان نموا لانتهاج استراتيجية صناعية تنافسية في سياق العولمة والتحرير؟
- مـــا هي أنواع التدابير الصناعية التي سيحتاج إليها الأمر، بما في ذلك في مجال تطوير المشاريع، والبحث والتطويـــر، ورفع مستوى التكنولوجيا، والوصول إلى أسواق التصدير الجديدة، وسلسلة القيمة الشاملة، إلخ ...؟
- يتوقف تطوير قطاع صناعي قادر على المنافسة، بشكل حيوي، على الدعم التكميلي الذي يقدمه قطاع خدمات فعال. فما هي يا ترى السياسات والتدابير التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا التكامل إلى أقصى حد؟
- ما هو المجال المتاح للتحرير الانتقائي والتدريجي بغية إزالة أي تحيز ضد إنتاج وتصدير المواد المصنعة؟

التعدين

٤٠- يضطلع قطاعا النفط والتعدين بدور ذي شأن في الاقتصادات القائمة على التصدير في ٢٥ بلدا من أقل البلدان نموا. وباستثناء الذهب الذي ازداد فيه الناتج السنوي بنحو ١٥ مثلا في الفترة ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٧، شهد الناتج من المعادن الرئيسية الأخرى التي تتوفر بيانات بشأنها واتجاهات نحو الهبوط خلال الفترة ذاتها.

٤١- وانخفـــض نـــاتج الـــنحاس عـــلى نحو مطرد في الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٧. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية كان الانخفاض حادا إذ هبط الإنتاج في عام ١٩٩٧ إلى ١٣ في المائة فقط من مستواه في عام ١٩٩١ بيـــنما انخفـــض في زامبيا إلى ٨٠ في المائة. أما إنتاج الماس في ستة بلدان من أقل البلدان الأفريقية نموا فقد اتسم خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ بالتقلبات لكن الأحجام التي تم بلوغها في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ لم يكن لها أي مناظر على الإطلاق في الفترة التالية. غير أنه نظرا للتهريب لا يمكن الركون إلى البيانات المتعلقة بالناتج من المـــاس كمـــا هو الشأن في حالة الذهب بوصفها مؤشرات للإنتاج على المستوى القطري. وفضلا عن ذلك فإن صناعة الماس قد تعرضت مؤخرا لضغوط شديدة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تحرص على مـــنع استخدام الإيرادات المتأتية من بيع الماس في شراء الأسلحة وإطالة أمد الصراعات والنزاعات الأهلية. وقد فـــرض مجـــلس الأمن مثلا حظرا على الماس الذي تستخرجه الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في أنغولا.

٤٢- والهبوط في إنتاج المعادن التي تتاح بيانات بشأنها خلال التسعينات يعكس إلى حد كبير عدم كفاية الاستثمارات في قطاع التعدين لأقل البلدان نموا بسبب مجموعة مختلطة من العوامل منها عدم تنوع مصادر رأس المال؛ وتأثير السياسات الحالية والماضية في تصور المستثمرين لآفاق التجارة؛ والاضطرابات المدنية وعدم الاستقرار السياسي؛ وتقلب أسعار المعادن. غير أن المستثمرين قد أبدوا مؤخرا اهتماما متزايدا بقطاع التعدين في أقل البلدان نموا ويعود ذلك إلى التغيرات الإيجابية في مناخ الاستثمار نتيجة لإصلاح التشريعات المتعلقة بالتعدين والاستثمار الأجنبي التي يجري تنفيذها في العديد من أقل البلدان نموا، ومن المرجح أن يزداد إنتاج المعادن بانتهاء فترة تكوين رؤوس الأموال بالنسبة للاستثمارات الحديثة العهد.

٤٣- ويبين الاتجاه العام لإنتاج النفط الخام والمنتجات المقترنة به في خمسة بلدان أفريقية وبلدين آسيويين من أقل البلدان نموا ارتفاعا مطردا طوال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٨. وبلغ إجمالي الحجم المنتج في عام ١٩٩٨ ثلاثة أمثال الناتج في عام ١٩٨٦. وقد استوعب قطاع النفط حصة ذات شأن من الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان الأفريقية نموا. ويعد خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ١ ٠٥٠ كيلومترا لنقل النفط من تشاد إلى ساحل المحيط الأطلنطي والذي تقدر تكلفته بقرابة ٣,٧ مليار دولار أمريكي خير مثال على ذلك. وسيقوم البنك الدولي بتقديم قروض قدرها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي إلى حكومتي تشاد والكاميرون بينما تتحمل شركات النفط المشاركة في المشروع المشترك بقية تكاليف خط الأنابيب. وبالمثل وفر في السودان الاستثمار الأجنبي المباشر التمويل أساسا لأغراض التنقيب عن البترول وتشييد خط أنابيب بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار أمريكي.

٤٤- ومن المهم ملاحظة أنه سيكون من اللازم إدماج قطاع التعدين في الاقتصاد الوطني إذا ما كان للآثار المضاعفة للقطاع على الاقتصاد بأكمله أن تحقق نتائجها المثلى. ويمكن إيجاد مصادر لإمداد المدخلات الأساسية في قطاع التعدين كما يمكن إقامة روابط أمامية لهذا القطاع من خلال الاضطلاع بأنشطة ذات قيمة مضافة شريطة ألا تكون هذه الأنشطة على حساب القدرة التنافسية للصناعة.

الأسئلة

- كيف يمكن لأقل البلدان نموا تحسين الإنتاجية وزيادة الناتج وحصائل الصادرات من قطاع التعدين؟
- كيف يمكن الاستفادة من حصائل الصادرات وإيرادات الحكومة الناتجة من استغلال الموارد النفطية والمعدنية على أفضل نحو لتأمين إرساء قاعدة اقتصادية أوسع نطاقا في أقل البلدان نموا في نهاية المطاف؟
- في عدة بلدان من أقل البلدان نموا أدت التغييرات في التشريعات المتعلقة بالتعدين والاستثمار الأجنبي إلى ازدياد الاهتمام المبدئي بأعمال التنقيب والاستثمار من جانب الشركات الدولية العاملة في مجال التعدين.

غـــير أن اهـــتمام المستثمرين تضاءل بعد ذلك نتيجة للمشاكل التي نشأت في سياق تنفيذ الإصلاحات. فكيف يمكن للمجتمع الدولي المساعدة في تنفيذ هذه الإصلاحات تنفيذا فعالا؟

- تعتبر المشغولات اليدوية من المعادن وخصوصا الذهب والأحجار الكريمة من الأنشطة المنتشرة على نطاق واســـع في الكـــثير من أقل البلدان نموا. كيف يمكن للمجتمع الدولي مساعدة أقل البلدان نموا في زيادة إنتاجية المشغولات اليدوية من المعادن، وتعزيز مساهمتها في تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية والقضاء على الصراعات فيما يخص عمليات التعدين الواسعة النطاق وتقليل المشاكل البيئية والاجتماعية المقترنة بهذا النشاط؟

- كيف يمكن تقليل الآثار البيئية السلبية المترتبة على إنتاج النفط والمعادن إلى أدنى حد في أقل البلدان نموا وكيف يمكن أن يسهم الالتزام الجماعي من جانب الشركات الدولية الكبرى بإدارة البيئة بشكل جيد في تحقيق هذا الهدف؟

النقل والاتصالات

٤٥- ظل عدم إحراز أي تقدم في إقامة الهياكل الأساسية المادية الضرورية في أقل البلدان نموا يمثل عائقا رئيسيا أمـــام توفير الخدمات اللازمة لدعم توسيع نطاق قاعدة الإنتاج والقطاع التجاري في هذه البلدان. وتتضح عدم كفايـــة الهيـــاكل الأساسية المادية وخصوصا فيما يتعلق بالنقل البري والاتصالات بأجلى صورة في البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نموا. وظلت كثافة الطرق في معظم البلدان الأقل نموا أدنى بقدر كبير منها في كثير من البلدان النامية. وبرغم الجهود المبذولة لتوسيع شبكة الطرق البرية في العديد من أقل البلدان نموا فإن عدم توفر التمويل اللازم لإجراء صيانة فعلية أدى إلى تدهور سريع في جزء لا يستهان به من الهياكل الأساسية للطرق الـــبرية القائمـــة. بـــل إن أداء النمو في قطاع النقل بالسكك الحديدية في معظم أقل البلدان نموا كان أشد بطأ وتفاقمت المشكلة نتيجة لعدم توفر المعدات وسوء الإدارة. كما أن قصور شبكات الاتصالات في أقل البلدان نموا يعتبر من العوامل التي تعوق توفير الخدمات اللازمة في قطاعات الاقتصاد الأخرى ولا سيما القطاع التجاري.

٤٦- وظـــلت أقل البلدان نموا وبوجه خاص الدول غير الساحلية والجزرية الصغيرة، تعاني من تكاليف النقل الباهظة. ذلك أن التكاليف المرتفعة لنقل الواردات تؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للمستهلك كما أن ارتفاع تكاليف نقل الصادرات يلحق الضرر بقدرتها التنافسية في الأسواق الأجنبية وتشكل بذلك أحد الحواجز الخطيرة أمام التجارة. كما أن الحواجز غير المادية أمام التجارة تعتبر أيضا مصدرا كبيرا لعدم كفاءة الموارد في أقل البلدان نموا واستنزافها.

٤٧- وتقدم الإحصاءات المتعلقة بميزان المدفوعات تقديرا تقريبيا لتكاليف نقل الواردات يتبين منها أن تكاليف الشحن تبلغ قرابة ٤ في المائة من قيمة الواردات بأسعار التسليم في ميناء الوصول بالنسبة للاقتصـــادات المتقدمة و٧,٢ في المائة من قيمة الواردات بأسعار التسليم في ميناء الوصول بالنسبة للبلدان النامية. ويبلغ المتوسط في غرب أفريقيا ١٢,٨٩ في المائة وفي شرق أفريقيا ١٣,٨ في المائة بينما ترتفع النسبة المئوية في حالة فرادى البلدان النامية غير الساحلية لتصل إلى ٢١,٦ في المائة بالنسبة لبوركينا فاصو و٢٩,٥٧ في المائة في مالي و٣٩,٤ في المائة بالنسبة لملاوي و٢٩,٩ في المائة بالنسبة لرواندا. وفي أسواق التصدير أنفقت البلدان النامية غير الساحلية في عام ١٩٩٧ قرابة ١٧,٧ في المائة من حصائل صادراتها لدفع تكاليف خدمات النقل بينما بلغ المتوسط بالنسبة لمجموع البلدان النامية قرابة ٨,٧ في المائة.

٤٨- وعـــلى مدى السنوات العشر الماضية اتخذت العديد من أقل البلدان نموا تدابير من أجل تحسين شبكاتها الوطـــنية للنقل لكن البرامج الرئيسية في مجال تشييد أو إصلاح الهياكل الأساسية لم تتحقق إلا عندما توفر تمويل خارجي. فعلى سبيل المثال تسارعت في التسعينات خطى شق الطرق في نيبال التي كانت راكدة في الثمانينات. وبالمـــثل أمكن في جنوب أفريقيا بدعم من الأوساط المانحة إحراز تقدم ذي شأن في مجال تنمية الهياكل الأساسية وكذلك التدابير الرامية إلى إزالة الحواجز غير المادية من حيث تحديث وتعزيز النظم المؤسسية والتنظيمية مما أسهم في زيادة الكفاءة وخفض تكاليف النقل.

الأسئلة

- على الرغم من أن النقل هو العامل الرئيسي لإيجاد علاقة دينامية تربط الاستثمار بالتصدير في أقل البلدان نموا فإن شبكات النقل قد أصابها الوهن نتيجة لنقص الاستثمار. فما هي الخيارات (العامة/الخاصة) المتاحة لأقل البلدان نموا لتمويل الهياكل الأساسية للنقل؟

- هناك إجماع قوي على استحسان اتباع نهج إقليمي للتصدي لمشاكل النقل في أقل البلدان نموا، وبخاصة البلدان غير الساحلية. فما هي العوامل التي أسهمت في التعاون الفعال في مجال النقل الاقليمي؟

- كان نهج تنمية الممرات من أهم الابتكارات المبشرة بالأمل في أفريقيا فيما يخص التعاون الإقليمي في مجال الـــنقل على أساس الانتفاع الأمثل بالقدرات القائمة. فما هي العوامل الأساسية في تعزيز شبكات تنمية الممرات؟

الصادرات والطاقة التوريدية والقدرة التنافسية

٤٩- ظل ضعف أداء أقل البلدان نموا في التجارة العالمية يعرقل مساهمة التجارة في اقتصاداتها، كما أنه يزيد من مخاطر تعرضها لمزيد من التهميش كلما جاوزتها منافع العولمة. وبرغم أن أقل البلدان نموا تشكل قرابة ١٠,٤ في المائة من مجموع سكان العالم (١٩٩٨) فإن نصيبها من الصادرات العالمية لم يتجاوز ٠,٤ في المائة بينما يبلغ نصيبها من الواردات العالمية ٠,٦ في المائة وهما يعكسان نصيبها الضئيل في الناتج العالمي. ويمثل هذان النصيبان انخفاضا تتجاوز نسبته ٤٠ في المائة عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠ كما يقفان دليلا على التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا. ويجدر بالذكر أن مجموع قيمة صادراتها في عام ١٩٩٨ بلغ ٢٣,٤ مليار دولار أمريكي وهو مبلغ لا يمثل سوى ١,٥ في المائة من الصادرات السلعية لجميع البلدان النامية وأقل من نصف صادرات أستراليا. وفي العام نفسه لم تتجاوز قيمة الصادرات ١ مليار دولار أمريكي إلا في أربعة من أقل البلدان نموا هي أنغولا وبنغلاديش وميانمار واليمن.

٥٠- وهناك صفتان مميزتان في نمط صادرات أقل البلدان نموا أولهما أن التجارة السلعية استمرت تهيمن على الصادرات؛ إذ أن ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا تستمد القدر الأكبر من حصائل صادراتها من الصادرات السلعية (١٩٩٥-١٩٩٧)، وفي أكثر من نصف هذه الصادرات كانت قيمة الصادرات السلعية تزيد على قيمة الصادرات من الخدمات بأكثر من ثلاث مرات. ويوجد لدى أغلبية هذه البلدان هيكل شديد التركيز لصادراتها السلعية يهيمن عليه منتج تصديري زراعي أو معدني واحد في العادة ويستأثر بأكثر من نصف إجمالي قيمة الصادرات من السلع. وثانيهما أن صادرات أقل البلدان نموا تميل إلى التركز، سواء على منتج واحد أو مجموعة معينة من المنتجات، يستأثر بالنصيب الأكبر من حصائل الصادرات. ومن بين الاثنى عشر بلدا من أقل البلدان نموا التي هيمنت الخدمات على صادراتها خلال التسعينات كان لدى ثمانية منها هيكل شديد التركيز لتصدير الخدمات تهيمن عليه خدمة دولية واحدة تستأثر بأكثر من نصف قيمة مجموعة الصادرات من الخدمات في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ومعظم أقل البلدان نموا هذه دول صغيرة جزرية أساسا استفادت من التخصص في إنتاج خدمات قابلة للتداول التجاري، ولا سيما السياحة و/أو النقل الدولي.

٥١- ويعزى سوء أداء أقل البلدان نموا في التجارة العالمية إلى ضعف طاقتها الإنتاجية وانعدام القدرة التنافسية الناتجين عن مصفوفة كاملة من القيود الهيكلية والمتعلقة بجانب العرض وكذلك الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق. وقد جرى تحليل هذه العوامل تحليلا مستفيضا في تقرير أقل البلدان نموا عن عام ١٩٩٩. وقد اتخذ في كلا المجالين عدد من المبادرات الهامة كما قدمت مقترحات بشأنهما وسيجري مناقشتها في مكان لاحق من هذه الوثيقة.

٥٢- وعلاوة على ذلك فإن معظم المنشآت في أقل البلدان نموا لا تزال في مراحل أولية من التطور بالإضافة إلى ضعف القاعدة التكنولوجية والمهارات لديها. بل إن المنشآت في القطاعات الموجهة نحو التصدير التي تتسم في العادة بقدرة تنافسية نظرا لتعرضها للأسواق الدولية متخلفة عموما. ويعود منشأ قطاع المنشآت العصرية في أقل البلدان نموا إلى فترة إحلال الواردات من حركة التصنيع عندما أقيم الكثير من المنشآت الكبيرة الحجم وكثيفة الاستخدام لرأس المال بالمشاركة المباشرة في الغالب من جانب الشركات المتعددة الجنسية بغية إنتاج سلع استهلاكية مثل المنسوجات والمنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات الجلدية التي كانت تستورد من قبل. ولا يقوم سوى عدد قليل جدا من المنشآت في هذه البلدان بإنتاج السلع الوسيطة والإنتاجية. غير أن هناك عددا كبيرا من المنشآت المصغرة المملوكة محليا والتابعة للقطاع غير الرسمي التي تستخدم تكنولوجيات بسيطة وتقليدية. وتشكل هذه المنشآت مجمل القطاع الخاص وهي المصادر الرئيسية لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات الأساسية. وتمثل أيضا المصدر الرئيسي لفرص العمل والدخل لفقراء الحضر. ومع تدهور القطاع الحديث في السنوات الأخيرة ظهرت هذه المجموعة الأخيرة إلى حيز الوجود بوصفها مكونات هامة لقطاع المشاريع المحلية ومصادر محتملة للنمو في المستقبل. والمجال متسع لوضع سياسات على الصعيدين الوطني والدولي لدعم كلا من المشاريع الصغيرة والكبيرة في أقل البلدان نموا وإنشاء قطاع مشاريع نابض بالنشاط من شأنه أن يمكن أقل البلدان نموا من تنويع صادراتها وتشجيع اندماجها بصورة أوثق في النظام الاقتصادي العالمي.

الأسئلة

- ما هو مدى الاستقلال الذاتي الذي تحوزه أقل البلدان فيما يتعلق بانتهاج سياسات تجارية تلبي احتياجاتها المحددة بما في ذلك على سبيل المثال اتباع منهج تدريجي إزاء تحرير التجارة؟ هل تطرح قضية حماية الصناعة الوليدة والسياسة الصناعية التي تشجع على التعلم وتنمية المهارات التنظيمية والإدارية والتقنية وغيرها من المهارات ذات الصلة وخصوصا في القطاعات التقليدية وكذلك في القطاعات الناشئة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ وما هي التدابير الأخرى اللازمة لتعزيز الناتج التصديري التنافسي وتنمية الخدمات، بما في ذلك في مجالات بناء المهارات والقدرات التكنولوجية وإقامة شبكة نقل واتصالات فعالة وتقليل تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى؟

- ستكون هناك حاجة إلى اتباع سياسة تجارية داعمة وتهيئة أوضاع حافزة ومستقرة في أقل البلدان نموا كي يتسنى للتغلب على القيود المتعلقة بجانب العرض والحفاظ على القدرة التنافسية للطاقة الانتاجية في قطاعات محددة. ما هي العناصر الرئيسية لهذه البيئة؟ وما هي الدروس التي يمكن اقتباسها من قصص النجاح في بلدان أخرى من أقل البلدان نموا أو من بلدان نامية أخرى؟

تقديم الخدمات الاجتماعية

٥٣- اعترف برنامج العمل بأن تحقيق هدف تدعيم قاعدة رأس المال البشري في أقل البلدان نموا يقتضي التشديد بوجه خاص على ثلاثة مجالات سياسية حاسمة وهي: الحد من معدلات نمو عدد السكان والنهوض بالصحة وتحسين المرافق الصحية وتعزيز التعليم والتدريب. وقد توافقت الآراء في عدد من المؤتمرات العالمية الأخيرة على سياسات وإجراءات بصدد هذه المجالات كما دعت إلى اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا.

٥٤- وخلال العقدين الأخيرين شهد عدد من أقل البلدان نموا وخصوصا البلدان الواقعة في أفريقيا انتكاسات في أوجه التقدم التي أحرزت في القطاعات الاجتماعية نظرا للصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها. وكجزء من برامج الإصلاح اضطرت الحكومات إلى إجراء تعديلات اقتصادية وتدابير إنعاش صعبة ووقعت أعباء هذه التدابير بصورة غير متناسبة على القطاعات الاجتماعية. وأدى هذا إلى انهيار شبكات المرافق الصحية والتعليمية على نطاق واسع. وفي البعض من أقل البلدان نموا أدت الاضطرابات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إلى إلحاق الضرر بالقطاعات الاجتماعية بما فيها تقديم الخدمات الاجتماعية. وقد صنفت ٣٢ بلدا من أقل البلدان في عام ١٩٩٧ باعتبارها تندرج في الفئة المنخفضة من التنمية البشرية وكما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٥- وموطن الضعف الأساسي للخدمات الاجتماعية المقدمة في عدد من أقل البلدان نموا وهو أنها تقوم على أساس توفر القروض والمنح الخارجية وليس على أساس قاعدة إنتاجية واقتصادية نابضة بالحياة ومتنامية على الصعيد المحلي. كما أن تقاسم التكاليف واستردادها في مجال الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نموا يعوقهما انخفاض مستوى الدخل وقلة وعي السكان الذين ينتظرون من الحكومة أن تقدم لهم الخدمات الاجتماعية بالمجان. كما أن مشاركة المجتمعات المحلية ضئيلة سواء في التنفيذ أو في تشغيل في المرافق الاجتماعية وصيانتها.

٥٦- ويرد في الاجتماعات الإقليمية على مستوى الخبراء التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا عدد من الاقتراحات الهامة لتحسين عملية تقديم الخدمات الاجتماعية. وتشمل هذه الاقتراحات زيادة الإنفاق العام على توفير الخدمات الاجتماعية عن طريق تعبئة موارد إضافية من المصادر الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص موارد الميزانية فيما بين القطاعات، وتحسين فعالية الاستثمار في القطاع الاجتماعي، واتباع نهج مختلفة في شتى القطاعات إزاء وضع آليات لتقاسم التكاليف واستردادها، وتحقيق الانصاف في توزيع الفرص والخدمات الاجتماعية وتيسير مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء.

٥٧- ومع ذلك فقد أحرز البعض من أقل البلدان نموا تقدما على مدى العقود الثالثة الماضية. فمن مجموع أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٣ بلدا والتي وردت بشأنها مؤشرات تاريخية للتنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية عن

عـــام ١٩٩٩[٤]، صـــنفت ٣٢ بلدا باعتبارها تندرج في الفئة المنخفضة للتنمية البشرية أي أن مؤشرات التنمية البشـــرية لديها دون ٠,٥. وشكلت أقل البلدان نموا ٣٢ بلدا من مجموع قدره ٣٥ بلدا تحتل المرتبة الدنيا وفقا لمؤشر التنمية البشرية؛ وتوجد تلك البلدان أساسا في أفريقيا (٢٦) بلدا.

السياسات المتعلقة بالسكان

٥٨- مـــن المتوقع أن يزداد مجموع سكان أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا والذي كان يبلغ قرابة ٦١٤ مـــليون نسمة في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٨٤٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥. (ومعدل نمو عدد السكان في أقل البـــلدان نمـــوا - الذي يقدر بنحو ٢,٢ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠١٥ - يمثل ضعف معدله بالنسبة لمجموع سكان العالم).

٥٩- وبالرغم من وجود بعض التنوع فإن هناك، فيما عدا بعض الاستثناءات الملحوظة، بعض السمات المعهودة في ديموغـــرافيا أقـــل البلدان نموا. وهي أن معدلات نمو عدد السكان فيها أعلى من متوسط المعدلات السائدة في البلدان النامية، ففي حين أن بلدانا نامية كثيرة استطاعت تقليل معدلات نمو عدد السكان لديها نجد أن المعدلات مـــتزايدة في أقـــل البلدان نموا. والحوافز الاقتصادية لوجود أسر كبيرة العدد تقوضها تدني وضع المرأة وانخفاض مستويات التحصيل التعليمي ولا سيما في صفوف النساء، وارتفاع معدلات وفيات الرضع ونقص سبل الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة. ونتيجة لذلك لا يزال معظم أقل البلدان نموا في المراحل الأولى من الانتقال الديموغرافي.

٦٠- وقام عدد من أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة. وانخفض إجمالي معدل الخصوبة بالنسبة لأقل البلدان نموا كمجموعة من ٦,٧ خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ إلى ٤,٩ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠[٥]. ففي بنغلاديش ارتفع معدل انتشار وسائل منع الحمل بنسبة ٤٩ في المائة في الفترة ما بـــين ١٩٩٠ و١٩٩٩ مقـــابل نســـبة لا تتعدى ٣ في المائة في عام ١٩٧٠. ونتيجة لذلك انخفض إجمالي معدل الخصـــوبة من ٧ ولادات لكل امرأة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ٣,١ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. كما شهد بلدان آسيويان من أقل البلدان نموا هما ميانمار ونيبال انخفاضات ذات شأن في إجمالي معدلات الخصوبة منذ عام ١٩٧٠. وبدأ عدد من أقل البلدان الأفريقية نموا في اتباع سياسات وطنية فيما يتعلق بالسكان.

٦١- وانخفـــض معدل الوفيات دون الخامسة من العمر في أقل البلدان نموا من ٢٨٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولـــود حـــي في عام ١٩٦٠ إلى ١٦٧ حالة وفاة في عام ١٩٩٨. ويعزى السبب في الانخفاض العام في وفيات الأطفال في أغلب الظن إلى زيادة التحصين من أمراض الطفولة الرئيسية.

٦٢- وفي المؤتمر الدولي لعام ١٩٩٤ المعني بالسكان والتنمية تعهد المجتمع الدولي بتحقيق أهداف نوعية في ثلاثة مجـــالات متســـاندة وذات أهمية حاسمة لتحقيق سائر الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية وهي: التعليم والحد من

معدلات الوفاة في صفوف الرضع والأطفال والأمهات، وتيسير سبل الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية على الصعيد العالمي. وينبغي أن تحتل أقل البلدان نموا بؤرة التركيز الأساسية للمجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق هذه الغايات. ومن العناصر الحاسمة في هذا الخصوص تمويل السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان التي يجب مواصلتها وعزلها عن الضغوط المالية القصيرة الأجل إذا ما أريد لها أن تكون فعالة.

التعليم ومحو الأمية

٦٣- دعا برنامج العمل إلى صوغ استراتيجيات للنهوض بالتعليم والتدريب مع التشديد بوجه خاص على تحقيق هدف توفير التعليم الأولي للجميع ومكافحة الأمية ولا سيما في صفوف النساء. وعلى الرغم من التوسع الكبير في نطاق التعليم الذي حدث خلال العقود الثلاثة الماضية الذي يتبدى من الزيادات الضخمة في نسب التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية وكذلك محو أمية الكبار فقد ظلت مستويات التعليم منخفضة إجمالا. ففي عام ١٩٩٧ لم يسجل سوى ٦٠ في المائة من المجموعة العمرية ذات الصلة في المدارس الابتدائية في أقل البلدان نموا بينما لم يتجاوز متوسط التسجيل في المدارس الثانوية ٣١ في المائة. وكانت نسب التسجيل بالنسبة للبنات أشد سوءا بالقياس إلى البنين؛ وبلغ صافي متوسط نسب تسجيل البنات في المدارس الابتدائية والثانوية ٥٨ و١٢ في المائة على التوالي في التسعينات. (ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن من شأن المساهمة بنسبة ١ في المائة من ثروات أغنى ٢٠٠ شخص في العالم أن يوفر سبل الوصول إلى التعليم الابتدائي للجميع على الصعيد العالمي (٧-٨ مليار دولار أمريكي). ويجدر بالذكر أن نصف مجموع السكان البالغين في أقل البلدان نموا أميون بالمقارنة مع الثلث في البلدان النامية ككل وواحد في المائة في البلدان المتقدمة النمو.

الصحة والإصحاح

٦٤- إن رداءة خدمات الصحة والإصحاح وقلة الإمدادات من مياه الشرب النقية تعتبر من الأسباب الرئيسية لانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل الملاريا والحصبة وأمراض الجهاز التنفسي المعدية الحادة وأمراض الاسهال وتيتانوس الأطفال حديثي الولادة وهي أمراض تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات في أقل البلدان نموا. كما أن صحة الأم والطفل يقوضها تكرر حالات الحمل. وقد كان فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) سببا رئيسيا للوفاة على مدى العقد الماضي في أقل البلدان نموا في وسط وجنوبي أفريقيا. ويعيش ٢٤,٥ مليون نسمة من مجموع عدد السكان البالغ ٣٤,٣ مليون نسمة وهم يحملون الفيروس. كما أن نسبة السكان البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في ١٦ بلدا تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد بلغت أو تجاوزت ١٠ في المائة من مجموع عدد السكان. وتكلفة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المكتسبة (الإيدز) ينبغي ألا ينظر إليها فقط من زاوية وفيات البشر وإنما أيضا من خلال آثاره على المجتمعات والاقتصادات. والنزاعات المسلحة تشكل أيضا خطرا آخر على الصحة في أقل البلدان نموا في عدة مناطق. ذلك أن

اللاجئين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم من جراء الحروب الأهلية يتعرضون بوجه خاص بحملة من الأمراض المعدية.

٦٥- ولم تلق سوى ٢٦ في المائة من الولادات في أقل البلدان نموا رعاية من جانب موظفي الصحة المدربين خلال التسعينات بالمقارنة مع ٥٤ في المائة في بلدان نامية ككل و٩٩ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. ويموت طفل واحد من كل ١٠ أطفال في أقل البلدان نموا قبل أن يبلغ/تبلغ من العمر سنة واحدة مقابل ٦ أطفال لكل ١ ٠٠٠ طفل في البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك فإن قرابة ٤٠ في المائة من مجموع الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن أو توقف النمو. وكان في عام ١٩٩٨ معدل العمر المرتقب عند الميلاد في أقل البلدان نموا ٥١,٩ سنة بينما يبلغ متوسط العمر المرتقب في مجموع البلدان النامية ٦٤,٧ سنة وفي البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٧٦,٤ سنة[٦].

٦٦- والرسالة الرئيسية التي نقلها *تقرير الصحة في العالم لعام ٢٠٠٠* لمنظمة الصحة العالمية هي أن صحة ورفاه السكان في جميع أنحاء العالم يتوقفان بصورة حاسمة على أداء النظم الصحية التي تقوم بخدمتهم. وفي أقل البلدان نموا أدى الافتقار إلى الهياكل الأساسية والموظفين المدربين على تقديم الخدمات الصحية والانتشار الواسع النطاق للفقر وسوء التغذية السائدة في الكثير من هذه البلدان وعدم كفاية مواردها المالية جميعا إلى تقويض صحة سكانها. ومن أجل تقييم صحة السكان بوجه عام وبالتالي الحكم على مدى تحقيق هدف التمتع بالصحة الجيدة اختارت منظمة الصحة العالمية استخدام مقياس متوسط العمر المتوقع المحسوب مع مراعاة عامل العجز. ويقدم تقرير المنظمة المذكرة تقديرات في هذا الصدد بالنسبة لجميع البلدان. وبينما يقدر هذا المتوسط في أحد الطرفين بأنه يعادل أو يتجاوز ٧٠ عاما في ٢٤ بلدا نجد في الطرف الآخر أن هناك ٣٢ بلدا من بينها ٢٦ بلدا من أقل البلدان نموا يقدر فيها هذا المتوسط بما يقل عن ٤٠ عاما؛ والعديد منها بلدان تنتشر فيها الأمراض الوبائية الرئيسية ومنها مثلا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وهو الآن وباء الشعوب الفقيرة. (ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المنتظر فقدان ١٧ عاما من متوسط العمر المتوقع بالنسبة لتسعة بلدان في أفريقيا من بينها ٤ بلدان من أقل البلدان نموا التي تبلغ فيها نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ١٠ في المائة أو أكثر ومن المنتظر أن ينخفض هذا المتوسط إلى ٤٧ عاما بحلول عام ٢٠١٠ أي عودة إلى متوسط العمر المتوقع في الستينات). ويصنف تقرير منظمة الصحة العالمية البلدان أيضا تبعا لحالة نظام الرعاية الصحية لديها. وفي حين أن البعض من أقل البلدان نموا يحتل مرتبة أعلى - وهذا أمر يدعو إلى التعجب - من بعض البلدان النامية الأخرى فإن أغلبيتها توجد في الطرف الأدنى من المقياس.

الأسئلة

- مـــا هـــي العقبات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا في تنفيذ التوصيات المتفق عليها لبرنامج العمل للتسعينات بشأن الخدمات الاجتماعية ونتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية فيما يخص التنمية الاجتماعية؟ وما هـــي الـــدروس الـــتي يمكـــن تعلمها من خبرات البلدان التي استطاعت تحقيق قسط من التقدم في هذا الخصوص؟

- كيـــف يمكن تصميم نظام لتمويل القطاع الاجتماعي لطريقة تكفل قيام الحكومة بتخصيص الأموال له وكذلك استخدام الأموال المتأتية من رسوم المستخدمين استخداما فعالا؟

- ما هي أفضل السبل لتحديد وحماية المجموعات الضعيفة التي لا تستطيع الدفع؟ وما هي الطريقة التي ينبغي بها تناول المسائل المتعلقة بالجنسين في تقديم الخدمات الاجتماعية؟

- مـــا هي أنجع السبل لتناول موضوع رسوم المستخدمين ولا سيما المستخدمين الذين يعترضون على هذه الرسوم والممتنعين عن الدفع؟

- ما هي الأدوار ذات الصلة التي يتعين على الحكومات والمؤسسات غير الحكومية القيام بها في مجال إنشاء المرافق المادية وفي تسيير أعمالها لاحقا؟

- ما هو أنسب نظام لتوريد وتوزيع المدخلات اللازمة لخدمات القطاعات الاجتماعية؟

نوع الجنس والتنمية في أقل البلدان نموا

٦٧- دعا برنامج العمل أقل البلدان نموا إلى اتخاذ تدابير ملائمة لتعبئة وإشراك النساء على نحو كامل في عملية التـــنمية وذلـــك بوصفهن أطرافا في عملية التنمية ومستفيدات منها في آن واحد. كما دعا إلى تعزيز دورهن في التـــنمية عن طريق جملة أمور منها تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي والتعلـــيم والتدريب، والائتمان الريفي. ودعيت أقل البلدان نموا إلى التصديق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلى تنفيذ هذه الاتفاقيات.

٦٨- وقد أرسي في منهاج بيجين مفهوم تعميم منظور نوع الجنس في جميع مجالات التنمية الاجتماعية بوصفه اســـتراتيجية عالمية لتعزيز المساواة من الجنسين. وقد أكدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (بيجين + ٥)[٧]، من جديد أنه كي يتسنى تعزيز المساواة بين الجنسين لا بد من إدراج منظور نوع الجنس في السياسات والبرامج الوطنية. وفضلا عن

ذلك سلطت الدورة الاستثنائية الضوء على ضرورة بناء القدرات الوطنية لتضمين منظور نوع الجنس في السياسات والتخطيط على الصعيد الوطني.

٦٩- وذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (بيجين + ٥)، أن تعميم منظور نوع الجنس بشكل فعلي يتطلب التزاما سياسيا قويا بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وبخاصة عن طريق إنشاء آليات للمساءلة. كما أن تخصيص موارد كافية لتعميم منظور نوع الجنس بما في ذلك توفير الموارد المالية والبشرية الإضافية، إذا اقتضى الأمر، يعد شرطا هاما لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وتعميم هذا المنظور يقتضي إبداء الاهتمام بالمساواة بين الجنسين بوضوح في جميع العمليات والوثائق. وينبغي أن يبدى الاهتمام بالمساواة بين الجنسين على نحو متسق ومتواصل. واستراتيجية تعميم نوع الجنس لا تقتصر على القطاعات الاجتماعية أو على بعض العناصر "الفرعية" من البرامج والمشاريع المعترف فيها تماما بإسهامات المرأة واحتياجاتها، بل إنها تسري على جميع أنواع الأنشطة مثل السياسات والبرامج الاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية والتنمية الحضرية والقضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وعلى كافة المستويات - الدعوة والتحليل ووضع السياسات والتشريع والتخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج ورصدها. ومن المسلم به أيضا في مفهوم تعميم منظور نوع الجنس أن تحقيق المساواة بين الجنسين لا يعني تقديم المساعدة إلى المرأة وإدماجها في الهياكل القائمة فحسب بل يستلزم أيضا تغييرا تحويليا[٨].

٧٠- ومن التحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا عدم قدرتها على إدماج النساء على نحو كاف بوصفهن أطرافا فاعلة في عملية التنمية ومستفيدات منها في آن واحد. ومن الناحية العملية لم يشرك في جميع أقل البلدان نموا نصف السكان إشراكا تاما في عملية التنمية كما أنهم لا يتمتعون بحقوق ولا تتوفر لهم سبل الحصول على موارد تتناسب مع مساهمتهم وإمكاناتهم.

٧١- وبرغم التدابير التي يجري اتخاذها لتعزيز دور المرأة في التنمية فإن النساء في أقل البلدان نموا أكثر من أي مكان آخر لا يزلن متخلفات عن ركب نظائرهن من الذكور في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتواجه النساء بوجه خاص مشاكل ذات صلة بالتمييز على أساس نوع الجنس وقلة فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية وضآلة فرص الوصول إلى التعليم والتدريب وسوء الحالة الصحية وانخفاض نسبة التمثيل في المناصب الاستراتيجية ذات الصلة باتخاذ القرارات بالإضافة إلى اضطرارهن إلى تحمل أعباء إعالة ثقيلة: والأمر كذلك من باب أولى لازدياد حدة الاحساس بالفقر المستحكم من جانب الأسر المعيشية التي تعولها نساء والتي يزداد عددها نظرا لمجموعة متنوعة من الأسباب منها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر وعدم الاستقرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك فإن انتشار التصورات والأفكار النمطية - عن قدرات النساء ودورهن الاجتماعي - الاقتصادي الصحيح وعدم إلمام النساء أنفسهن بحقوقهن قد أدت إلى تنحيتهن عن مسيرة التنمية. كما أن عدم

متابعة القرارات والتوصيات المتفق عليها دوليا والتي ترمي إلى النهوض بوضع المرأة لا يزال يشكل أحد الأسباب الرئيسية لتردي الأوضاع السائدة.

٧٢- وتعرض الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة المعنونة "بيجين + ٥" جوانب مختارة لها أهمية خاصة لأقل البلدان نموا تدعم منهاج العمل الأصلي الذي اتفق عليه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥. وتدعو إلى تحليل الأسباب الرئيسية لتأثر الرجال والنساء تأثرا مختلفا بعملية تهيئة فرص العمل وتقلصها المقترنة بفترة الانتقال الاقتصادي والتغير الهيكلي للاقتصاد بما في ذلك العولمة. وتؤكد أن المساواة بين الجنسين يعتبر عاملا حاسما للقضاء على الفقر، ولا سيما فيما يتعلق بتأنيث الفقر وتمكين المرأة بوصفها استراتيجية مركزية. وتشير إلى ضرورة إجراء تقييم للروابط بين السياسات الاقتصادية الكلية والمساواة بين الجنسين وتشدد على أهمية مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية الكلية؛ وتؤكد على حق المرأة في الوصول على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية الحاسمة والسيطرة عليها بما في ذلك الأرض والممتلكات والحق في الميراث والحصول على الائتمانات والسكن؛ كما تضيف عنصر التحليل حسب نوع الجنس في الميزانيات العامة وفي استعراض سياسات التكيف الهيكلي وفي شطب الديون أو تخفيف أعباء الديون. وفيما يخص تقلد المرأة للمناصب القيادية والمناصب ذات الصلة باتخاذ القرارات تضع الوثيقة الختامية تشديدا قويا على الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة المشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق استخدام الحصص وعن طريق تشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء للانتخاب في البرلمان وغيرها من الأجهزة التشريعية. وتولي الوثيقة الختامية اهتماما خاصا للمسائل الصحية بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٣- وكجزء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا تعتزم أمانة المؤتمر أن تقوم قبل الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الحكومية الدولية بعقد اجتماع بشأن إدراج منظور نوع الجنس في برامج العمل على المستوى القطري. وسيقوم الاجتماع ببحث الخبرات القطرية ودراسة أوجه النجاح والصعوبات على السواء وتقييم مواطن ضعف القدرات الوطنية في مجال إدراج منظور نوع الجنس في عملية التنمية في أقل البلدان نموا.

الأسئلة

- هل يجري متابعة أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بوضع المرأة بوصفه أولوية في أقل البلدان نموا مقارنة بسائر أهداف السياسات العامة؟

- ما هي المجالات التي أحرزت فيها استراتيجية تعميم منظور نوع الجنس قدرا أكبر من النجاح؟

- هـــل مـــنحت مســـألة المساواة بين الجنسين والنهوض بأوضاع المرأة المزيد من الاهتمام في السياسات الحكومية والتصورات العامة ووسائط الإعلام والمؤسسات الأكاديمية خلال التسعينات؟

- إلى أي مدى أثر تنفيذ برامج التكيف الهيكلي وعولمة الأسواق على النساء في أقل البلدان نموا؟

- مـــا هـــي الهياكل والآليات التي أقيمت من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على متابعة منهاج عمل بيجين وتنفيذه؟

- هل ساندت تدابير الدعم الدولية جهود أقل البلدان نموا المتعلقة بتنفيذ منهاج عمل بيجين؟ وإذا كان الرد بالنفي فكيف يمكن لهذه التدابير إكمال جهود أقل البلدان نموا؟

- إلى أي حد أدت أعباء الديون إلى تقليص تعبئة الموارد اللازمة لتعميم منظور نوع الجنس في أقل البلدان نموا؟

- إلى أي حد كانت أقل البلدان نموا فعالة في تطوير السياسات ذات الصلة بنوع الجنس في أقل البلدان نموا؟

البيئة

٧٤- تواجه بضع بلدان من أقل البلدان نموا مشاكل بيئية كبرى مثل عدم كفاية مرافق الصحة العامة وتلوث الميـــاه وتدهور التربة والجفاف والتصحر (مؤخرا في القرن الأفريقي) والفيضانات (مثال ذلك الفيضانات المدمرة التي وقعت في موزامبيق في موقف مبكر من هذا العام) والأعاصير وإزالة الغابات وفقد التنوع البيولوجي. ومعظم هذه المشاكل وثيقة الصلة بالفقر وضغط السكان وكذلك عجز الأسواق والسياسات بما في ذلك قصور الهياكل المؤسسية لإدارة الموارد الطبيعية والتخطيط البيئي. كما أن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي قد أسهم أيضا في الـــتدهور البيئي في كثير من أقل البلدان نموا. والواقع أن علاقة العلة والمعلول بين الفقر والتدهور البيئي شديدة التعقيد في أقل البلدان نموا.

٧٥- وفي معظم البلدان الجزرية من أقل البلدان نموا تتعلق المشاكل البيئية بظاهرة الاحترار العالمي التي تترتب عـــليها آثـــار شـــديدة على المدى القصير (من ذلك مثلا تبييض الشعب المرجانية) وعلى المدى الطويل (ارتفاع مســـتوى البحر). وتعتبر جزر ملديف وأقل البلدان نموا الجزرية المنخفضة في المحيط الهادئ أشد الحالات حدة من هذا النوع.

٧٦- وفي الكـــثير مـــن أقل البلدان نموا توجد أكثر المشاكل البيئية حدة في المناطق الريفية حيث تقيم وتعمل الأغلـــبية العظمى من السكان. وتدهور الأرض هو أشد الآثار البيئية حدة. ويتكون من عنصرين هما فقد الغطاء

الخضـــري وتدهور التربة. ويمكن أن يدعم كل عنصر منهما الآخر بالرغم من أن أهميتهما النسبية تتباين، في أي موقع بعينه، رهنا بالظروف الزراعية المناخية والضغط السكاني والعوامل الاقتصادية والمؤسسية السائدة فيه.

٧٧- كمـــا أن شحة المياه التي تعزى إلى التصحر وعدم إدارة المياه على الوجه الصحيح هامة على حد سواء. وســـيكون أثر تغير المناخ بفعل الإنسان الناتج عن الغازات الدفيئة أشد حدة على أقل البلدان نموا. كذلك فإن ارتفاع مستوى البحر وفقدان المناطق الحراجية ومشكلة اللاجئين البيئيين تمثل تهديدات خطيرة لآفاق التنمية في أقل البلدان نموا.

٧٨- ونطـــاق المشاكل البيئية السائدة في الكثير من أقل البلدان نموا يتطلب اتباع سياسات بيئية مخصصة لأقل البـــلدان نموا على وجه التحديد لاستكمال السياسات ذات الطابع العام. ومن المهم للغاية تحديد ما الذي يمكن للمجتمعات المحلية أن تقوم به بنفسها وما الذي يمكنها القيام به بمساعدة خارجية وما الذي يتعين على الحكومة القيـــام به. ويعتبر مستوى الالتزام بالتصدي لهذه المشاكل البيئية في أقل البلدان نموا ذاتها أمرا هاما للدور الذي يحتمل أن يضطلع به المجتمع الدولي.

٧٩- وقـــد اعـــترف العديـــد مـــن أقل البلدان نموا بالفعل بالحاجة إلى إدراج الاعتبارات البيئية في سياساتها الاقتصـــادية وبـــرامجها لـــتخفيف حدة الفقر. وقامت بوضع برامج وطنية للإدارة البيئية أو خطط مماثلة لتدعيم المؤسسات ورصد نوعية البيئة وتعزيزها وتوفير التوعية البيئية ونشر الوعي العام.

٨٠- وتعـــرض عدد من أقل البلدان نموا لخسائر نتيجة لعدم توفر قدرات كافية لتلبية المقتضيات البيئية وذات الصلة بالصحة في الأسواق الدولية، على سبيل المثال في قطاع مصائد الأسماك. ولذلك ينبغي تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في تشييد الهياكل الأساسية وبناء القدرات التوريدية اللازمة لتلبية المقتضيات البيئية وذات الصلة بالصحة والاستفادة من الأسواق المتخصصة للمنتجات المفضلة بيئيا.

الأسئلة

- ما هي التدابير التي يلزم اتخاذها في مجال التعليم ونشر الوعي وبناء القدرات من أجل النهوض بالأوضاع الصحية الخطيرة السائدة في أقل البلدان نموا والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالتدهور البيئي؟

- إلى أي مدى يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر المعونة العامة أن تسهم في تخفيف حدة الفقـــر وهو السبب الجذري لتدهور البيئة؟ وكيف يمكن وضع المشاريع، وبخاصة على مستوى القاعدة الشعبية للتصدي للفقر وتدهور البيئة في آن معا؟

- إلى أي مدى استفاد أقل البلدان نموا من التدابير التمكينية المستهدف منها تيسير مشاركتها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؟ ولماذا لم ينتفع حتى الآن سوى عدد قليل من أقل البلدان نموا من مرفق البيئة العالمي؟ وما هي أفضل طريقة يمكن بها تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في صوغ المشاريع وتنفيذ التدابير على المستوى الوطني؟

- ما هي آثار تغير المناخ على أقل البلدان نموا وما هي الآليات اللازمة لتخفيف هذه الآثار؟

- كيف يمكن مساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتأمين الحصول على إمدادات كافية من المياه وتحسين إدارة موارد المياه؟

- إلى أي مدى تناولت المداولات البيئية الراهنة الشواغل والأولويات البيئية لأقل البلدان نموا؟

- ما هو أفضل إطار نظمي يمكن فيه تعزيز تنمية أقل البلدان نموا بوجه عام والانتاج الزراعي بوجه خاص دون أن يؤدي ذلك إلى انتشار واسع النطاق للضرر البيئي؟

- ما هي الآثار البيئية المترتبة على مختلف القطاعات الصناعية ذات الأهمية لأقل البلدان نموا وما هي السياسات التي يمكن تنفيذها لتقليل الآثار السلبية المحتملة؟

- كيف يمكن لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات والتجارة والبيئة والتنمية أن تساعد أقل البلدان نموا في تناول الشواغل البيئية ذات الصلة بالتجارة والشواغل التجارية ذات الصلة بالبيئة؟

جيم- تدابير الدعم الدولي

٨١- لقد تعهد شركاء أقل البلدان نموا في التنمية، في إعلان باريس، بتوفير موارد كافية دعما لسياسات وجهود تنمية أقل البلدان نموا، وبتحسين نوعية هذه المساعدة وجعلها أكثر تمشيا مع الاحتياجات. وتعهد المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة بوجه خاص بزيادة المستوى الكلي للدعم الخارجي المتاح لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة وذات معنى. واعتمد برنامج العمل مجموعة من الأهداف بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. كما سلم بأن ضخامة احتياجاتها الإنمائية وقدرتها المحدودة على توليد فوائض للاستثمار تحتمان تقديم موارد مالية خارجية مناسبة من حيث حجمها، ومواعيد وشروط تقديمها، وتمشيها مع احتياجاتها الإنمائية العاجلة وقصيرة الأجل وطويلة الأجل.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٨٢- لقد اعتمدت أقل البلدان نموا، تقليديا، على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل جزء كبير من تنميتها. ففي عدد من أقل البلدان نموا، تصل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٧٠ في المائة من ميزانيات التنمية وإلى ٤٠ في المائة من الميزانيات الجارية. وفي عام ١٩٩٧، مثلت حصائل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من ١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في ٢٩ من أقل البلدان نموا. ونظرا إلى هبوط وعدم ثبات حصائل الصادرات، ومحدودية سبل الحصول على التدفقات المالية الخاصة، وصغر حجم الادخارات المحلية ومشاكل الديون الجدية التي تعاني منها هذه البلدان، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا جوهريا لتمويل تنميتها.

٨٣- ومن أسباب سوء أداء أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل في التسعينات هبوط تدفقات الموارد إلى هذه البلدان. فقد تقلصت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٢٣ في المائة منذ بداية العقد، وليس هناك ما يؤكد إمكانية عودتها إلى مستوياتها السابقة. فانخفض إجمالي مساهمات البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٢٩ في المائة بالدولار بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧. ومع أن برنامج العمل كان قد حدد هدف ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا، فقد ظلت هذه النسبة على مستوى ٠,٠٥ في المائة في عام ١٩٩٨، مقابل ٠,٠٩ في ا لمائة في عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٨، واصلت أربعة فقط من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (الدانمرك ٠,٣٢ في المائة)، وهولندا (٠,٢١ في المائة)، والنرويج (٠,٣٥ في المائة) والسويد (٠,٢٠ في المائة) برامج معونتها، واستمرت في تحقيق أو تجاوز هدف الـ ٠,٢٠ في المائة الخاص المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد تحسن أداء إيطاليا وبلجيكا والدانمرك ولكسمبرغ والمملكة المتحدة في عام ١٩٩٨ من حيث حصة معونتها إلى أقل البلدان نموا من ناتجها القومي الإجمالي. أما من حيث الحجم الاسمي للمعونة الإنمائية الرسمية، فقد كانت اليابان أكبر مانح لأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٨ (إذ تجاوزت مساهمتها ١,٥ مليار دولار)، تلتها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، بتجاوز مساهمة كل منها مليار دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. وفي عام ١٩٩٨، تقلصت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أقل البلدان نموا إلى الناتج القومي الإجمالي في ١٠ من ٢١ بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية، و لم تحقق الأهداف الخاصة المحددة في برنامج العمل لتقديم المعونة إلى أقل البلدان نموا سوى خمسة بلدان مقابل سبعة كانت قد حققت هذا الهدف في عام ١٩٩٧. ويعتقد الآن أن المبالغ التي دفعت بالفعل لأقل البلدان نموا قد وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاما، في حين ثبتت المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد الواحد على مستوى ٢٢ دولارا في عام ١٩٩٨، وهو أدنى مستوى سجل منذ ٢٥ عاما. ويتناقض الهبوط المستمر في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي تناقضا صارخا مع الزيادة المدهشة التي شهدها الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد في البلدان المانحة. ولا مناص من أن تخلف الاتجاهات

الهـــبوطية للمساعدة الإنمائية الرسمية آثارا سلبية خطيرة على النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر في أقل البلدان نموا لكون هذه المساعدة تشكل حتى الآن، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، المصدر الأول لتمويل التنمية.

٨٤- وكان أثر المساعدة الإنمائية الرسمية محدودا من حيث فعاليته، لا بسبب تناقص حجم هذه المساعدة على مـــدى العقـــد فحسب، بل أيضا بسبب نوعيتها وسوء تنسيقها وإدارتها. وقد أشار المشتركون في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي عقدت على مستوى الخبراء إلى كثرة شروط المعونة التي أثرت على دفعها واستخدامها. وأشاروا إلى أن برنامج العمل قد أورد عددا من التدابير الواجب اتخاذها من جانب سلطات الشركاء في التنمية وسلطات البلدان المتلقية لتعزيز فعالية المعونة. ولا يزال الكثير من هذه التدابير صالحا. كما لاحظ المشتركون أنه يمكن تعزيز فعالية المعونة وأثرها اذا قرنت بإجراءات ملموسة لمعالجة "ارتشاحات" مثل الخسائر في معدلات التبادل التجاري، وخدمة الدين، وهروب رؤوس الأموال، مع تركيز الموارد في الوقت ذاته على الاختناقات الرئيسية. وقد أفـــاد عدد من الدراسات بأن فعالية المعونة يمكن أن تتحسن بما لا يقل عن ٢٥ في المائة فيما لو رفعت الشروط عنها.

٨٥- وقد أصبح دور المساعدة الإنمائية الرسمية في زيادة فرص الحصول على التمويل الخاص أبرز مما كان عليه من قبل. وبإمكان المجتمع الدولي أن يسهم في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحسين أدائها الاستثماري وذلك بالمساعدة في تعبئة التمويل الخاص لصالح المشاريع الاستثمارية في هذه البلدان، خاصة في مختلف قطاعات الهياكل الأساسية.

الأسئلة

- مـــع التسليم بوثاقة ارتباط تدفقات المعونة الميسرة باستقرار بيئة سياسة الاقتصاد الكلي، ما الذي يفسر تقلص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا تقلصا مستمرا، حتى في وقت شهد فيه إطار سياسة الاقتصاد الكلي تحسنا في عدد من أقل البلدان نموا؟

- هـــل يعاني المانحون من "متلازمة الملل من تقديم المعونة" أم أن هناك سببا آخر لتناقص المساعدة الإنمائية الـــرسمية؟ ما هي الخطوات التي يمكن للشركاء في التنمية اتخاذها لتعزيز وعي الجمهور بالتعاون الإنمائي ودعمه له؟

- ما هي الطريقة التي يمكن بها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا وزيادة أثرها على التعبئة الشـــاملة للموارد '١' في أوقات الطفرات المالية وطفرات النمو في البلدان المتقدمة؟؛ '٢' بتعبئة الموارد المحـــلية؟؛ '٣' بـــتعزيز الاســـتثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك توسيع نطاق الاستثمار بإعادة توظيف الحصائل المحتفظ بها؟

- كيف يمكن زيادة فعالية المعونة الإنمائية؟ هل يسهم تحرير المعونة من القيود في زيادة فعاليتها؟ ما هي تكاليف المعونة المشروطة، خاصة من حيث ارتفاع تكاليف الاستيراد، وكيف يمكن خفض هذه التكاليف؟

- هل الآليات الراهنة لتعبئة الموارد من أجل تمويل التنمية هي آليات فعالة، وهل تسمح بالتنبؤ بتوفر الموارد؟

- إلى أي مدى يتم تحويل المعونة الإنمائية إلى مساعدة في طوارئ وتخفيف للدين؟

- ما هي فعالية التعاون التقني، بما في ذلك في سياق الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة التي تقدم إلى أقل البلدان نموا (الإطار المتكامل)، في التصدي للاختناقات الجوهرية في القدرة في أقل البلدان نموا وكيف يمكن تحسين هذا التعاون؟

الدين الخارجي ومبادرات تخفيف الدين

٨٦- لا يزال ارتفاع مستوى الدين وخدمته يستنزف الموارد المحدودة المتوفرة لأقل البلدان نموا، وذلك رغم تعدد مبادرات تخفيف الدين التي اتخذها مجتمع المانحين خلال العقد الماضي. فعبء الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا يصل إلى ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي الموحد. وازداد الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا كمجموعة زيادة كبيرة في عام ١٩٩٨. ويقدر أن يصل إجمالي دين هذه البلدان كمجموعة، بحلول نهاية عام ١٩٩٨، إلى ١٥٠,٤ مليار دولار - وهي زيادة تمثل أكثر من ٧,٥ مليارات دولار على مبلغ الدين الذي كان مستحقا عليها في نهاية عام ١٩٩٧. ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى زيادة الالتزامات المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف، التي نمت بمقدار ٤,١ مليارات دولار. وقد ازداد الدين الثنائي الطويل الأجل بمقدار ٢,٢ مليار دولار. وتدهورت بشدة قدرة أقل البلدان نموا على خدمة الدين في عام ١٩٩٨، حيث هبطت حصائل صادراتها من السلع والخدمات بأكثر من ١٠ في المائة أو ما يمثل ٤,٣ مليارات دولارا، من ٤٠,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٦,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨، بعد نمو تلك الصادرات على مدى ثلاث سنوات متعاقبة. ومع تراكم المتأخرات نتيجة تدهور القدرة على خدمة الدين، يتضح أن مستوى الدين المتفاقم لم يعد يحتمل وأن الحاجة تدعو بإلحاح إلى التصدي لعبء الدين المفرط المستحق على أقل البلدان نموا. فمن شأن تخفيف الدين تخفيفا شاملا أن يطلق موارد نادرة مطلوبة بشدة لدعم الاستثمار في التنمية البشرية والاجتماعية التي ستحسن بدورها آفاق تدفق رؤوس الأموال الخاصة.

٨٧- وتمثل "المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، حتى الآن، أول خطوة رئيسية حاسمة يتخذها المجتمع الدولي للتصدي لمشاكل ديون أفقر البلدان ممن خلال نهج شامل. وتشمل المبادرة ٢٩ من أقل البلدان نموا.

وأهـــلية تخفيف الدين بموجب هذه المبادرة مربوطة بالوفاء بالتزامات الإصلاح وبتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر عـــلى أساس ورقات الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وقد أعلن بالفعل عن أهلية أربعة من أقل البلدان نموا (أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وموريتانيا وموزامبيق) لتخفيف دينها بشكل إضافي بموجب معايير الأهلية المعدلة الواردة في المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويقدر أن تتلقى هذه البلدان الأربعة نحو ١٠,٥ مليارات دولار بالقـــيمة الاسمية، لتخفيف دينها بشكل إضافي بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، علاوة على الآليات التقليدية لتخفيف الدين. وبالقيمة الحالية، تتراوح نسبة تخفيض دين هذه البلدان الأربعة بين ٤٠ في المائة (في حالة أوغندا) و٧٠ في المائة (في حالة موزامبيق) من الدين المستحق عليها. وقد وصلت ثلاثة بلدان أخرى من أقـــل البلدان نموا، هي بنن وبوركينا فاصو ومالي، إلى نقطة اتخاذ قرار بموجب الإطار الأصلي، ومن المقرر تقييم احـــتياجات تخفيـــف دينها بموجب الإطار المعزز. وتندرج ٢٩ من أقل البلدان نموا في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن بين هذه البلدان، هناك ١٥ بلدا في مجموعة البلدان التي تتصدر هذه الفئة ويحدوها الأمل في خفض مديونيتها الخارجية إلى مستويات محتملة على مدى الأعوام القليلة القادمة.

٨٨- والمشكلتان الرئيسيتان اللتان تواجههما هذه المبادرة هما بطء التقدم وقلة التمويل. وتمضي المبادرة قدما، ولكن بسرعة لا تتمشى مع التوقعات، رغم التحسينات التي أدخلت على المخطط في الآونة الأخيرة. فعلى البلدان المؤهـــلة، بل وتلك التي تتمتع بخبرة طويلة في إصلاح السياسة الاقتصادية والتي قامت مبكرا بوضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، الانتظار سنوات طويلة حتى يتم تخفيف دينها على نحو كامل بموجب المخطط. وقد أعلن في اجتماع قمة كولونيا المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٩، عن التعهد بتخفيف الدين "بشكل أسرع وأوسع وأكبر" وبإلغـــاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو موسع، مما أسفر عن اعتماد إطار المبادرة المعززة لتخفيف دين البـــلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وقت لاحق من ذلك العام. ومنذ ذلك الحين، أعلن عدد من كبار المانحين عن إلغاء الدين إلغاء كاملا بموجب المخطط بمد عملية تخفيف الدين هذه إلى مطالبات لا صلة لها بالمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان الفقيرة المؤهلة، كما تعهد بذلك في الآونة الأخيرة وزراء مالية مجموعة الـ ٧ ومحافظو البنوك المركزية في واشنطن.

٨٩- وقدم إعلان الاجتماع الوزاري الثاني بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي اعتمد في جنيف في ٧ حزيـــران/يونيه ٢٠٠٠، عددا من الاقتراحات لزيادة تحسين المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتشمل هذه الاقتراحات معايير الأهلية، والمساهمات في توفير التمويل للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واحتياجات الـــتمويل الجديدة، وتشدد على وجوب ثبات التزامات التمويل وإمكانية التنبؤ به وإضافة موارده. وفيما يتعلق بورقات الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، اتفق الوزراء على أن هذه العملية تثير توقعات لدى جميع قطاعات المجتمع وعلى أنه ينبغي أخذ هذه التوقعات في الاعتبار. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى أهمية التبكير في توفير الموارد من جانب المانحين لتحقيق بعض هذه التوقعات.

٩٠- وستظل حالة أقل البلدان نموا هشة بفعل دينها الخارجي طالما اكتنف الغموض آفاق تنويع ونمو صادراتها، وتواصل تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وظلت إمكانياتها محدودة للحصول على تمويل آخر غير المساعدة الإنمائية الرسمية واستمرت في تحمل عبء الدين. وقد يتمكن عدد من أقل البلدان نموا من الوصول إلى وضع محتمل من ناحية الدين والخروج من فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خلال الأعوام القليلة القادمة، ولكن لكي تتخلص أقل البلدان نموا من إرث دينها الثقيل وتدعم موارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحد من الفقر، لا بد من التعجيل بتنفيذ المخطط واتخاذ تدابير إضافية في مجال السياسة العامة لصالح البلدان التي لن تستفيد على الأرجح من المخطط في المستقبل القريب، بما في ذلك أقل البلدان نموا غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الأسئلة

- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من الاستراتيجيات التي وضعت في التسعينات لتخفيف الدين الخارجي؟ ما مدى كفاية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لحل المشكلة من وجهة نظر أقل البلدان نموا؟ يرتبط ذلك بالمعايير المشمولة فيها البلدان، وبأهمية دين أقل البلدان نموا تجاه البلدان غير الأعضاء في نادي باريس. ومع تحول مرفق التكيف الهيكلي المعزز إلى مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو، ما هي الآثار التي ستترتب على ربط تخفيف الدين بالحد من الفقر؟ هل بالإمكان الحد من الفقر باتخاذ تدابير وطنية فقط؟ مع تركيز الاهتمام على مشكلة دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هناك خطر أن يقطع المانحون التدفقات الصافية لتعويض ما يقدمونه لتخفيف الدين. كيف يمكن تأمين زيادة المساهمات والحفاظ على المعونة المرصودة للبرامج؟

- ما هي أكثر الطرق فعالية التي تضمن ألا يترتب على التدفقات القادمة عبء دين غير قابل للسداد؟

الاستثمار الأجنبي المباشر

٩١- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أداة قوية لتعزيز القدرات الإنتاجية والتكنولوجية المحلية. ومع ذلك، تبقى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة في أقل البلدان نموا. فتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا كمجموعة نحو ١٤ في المائة من حصائلها من المساعدة الإنمائية الرسمية (١٩٩٧) و١,٥ في المائة من مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. ويرجع ذلك جزئيا إلى الخصائص الهيكلية التي تتسم بها اقتصادات أقل البلدان نموا، من قبيل تخلف الأسواق المالية، ونقص المعلومات التي تتاح للمستثمرين المحتملين، وارتفاع مخاطر الاستثمار الأطول أجلا. وتتركز معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا في صناعات الاستخراج (صناعة النفط والتعدين)، وعموما في استغلال الموارد الطبيعية التي تشكل حصة كبيرة من صادراتها الرئيسية.

٩٢- وتـــتفاوت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تفاوتا كبيرا بين المناطق وبين كل بلد من أقل البلدان نموا. وخـــلال الفـــترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٧، حدثت إعادة توزيع جغرافية هامة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين أقل البلدان نموا على المستويين الأقاليمي وداخل الأقاليم. وفي عام ١٩٩٧، ظلت أقل البلدان نموا الأفريقية تتلقى أعلى نسبة من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر القائم في جميع أقل البلدان نموا، ولكن هذه النســـبة كانت أقل بكثير منها في عام ١٩٨٠ (٦٥ في المائة مقابل ٨٥ في المائة). ومع ذلك، ازداد نصيب أقل البـــلدان نموا الأفريقية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بخمس نقاط مئوية فوصل إلى ١٧ في المائة خلال نفس الفترة. وفي هذه الأثناء، ازداد نصيب أقل البلدان نموا الآسيوية من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشـــر لأقل البلدان نموا من ٨ في المائة إلى ٣١ في المائة، وإن بقي نصيب أقل البلدان نموا الآسيوية من إجمالي أرصـــدة الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا أدنى في المتوسط من ١ في المائة. وبلغ نصيب أقل البلدان نموا الجزرية الخمسة الواقعة في المحيط الهادئ من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع أقل البلدان نموا نحو ٣ في المائة خلال هذه الفترة. وفي عام ١٩٩٧، حصلت أقل البلدان نموا الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ على أعلى نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد، ألا هي ٥٧ دولارا، مقابل ٣٢ دولارا لأقل البلدان نموا الأفريقية، و٢٢ دولارا لأقل البلدان نموا الآسيوية.

٩٣- وقد لوحظ أن الزيادة النسبية التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا الأفريقية في الآونة الأخيرة قد وجهت للبحث عن الموارد لا للبحث على الأسواق. ولم تمثل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ســـوى مصدر هامشي من الأموال لتلبية الاحتياجات المالية لأقل البلدان نموا. وإن ضعف الأسس الاقتصادية في كثير من هذه البلدان وارتفاع نسبة الخطر فيها يجعلان حجم هذه التدفقات ضئيلا لا يسد الثغرة الناتجة عن تدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتناقص حصصها

٩٤- ولمـــا كانت أسواق أقل البلدان نموا ضعيفة وكانت تشوب عملها العيوب، فإن ثمة أيضا ما يبرر تدخل القطـــاع العام لدعم المستثمرين الخاصين وتشجيعهم. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكمل ويعزز القدرات المحـــلية إذا صـــوب بدقـــة نحو الصناعات المحلية التي تتمتع على وجه الاحتمال بالقدرة على المنافسة. وبإمكان المؤسسات العامة ومنتديات الصناعة/رابطات الأعمال التجارية في البلدان الأم والبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر القيام بدور رئيسي لدعم الاستثمار الخاص في هذه الحالات.

٩٥- إن الأســـواق الماليـــة متخلفة في معظم أقل البلدان نموا، والمعلومات التي تتاح فيها للمستثمرين المحتملين ناقصة، ومخاطر الاستثمار فيها في الأجل الأطول كبيرة. ويمكن للوكالات المتعددة الأطراف أن تلعب دورا هاما بضمان بعض المخاطر غير التجارية التي يتحملها المستثمرون الأجانب وذلك بتعبئة رؤوس الأموال الخاصة مباشرة، وبتوفير المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنمية المشاريع، وبنشر المعلومات على المستثمرين والمقرضين المحتملين. ومن

شـــأن أدلة الاستثمار التي تقوم أمانة الأونكتاد بإعدادها لصالح أقل البلدان نموا أن تلقي الضوء، في هذا الصدد، عـــلى إمكانيـــات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان. وأمام المؤسسة المالية الدولية (التابعة لمجموعة البنك الدولي)، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية والمانحين الثنائيين فرصة كبيرة لإعداد برامج خاصة لدعم أقل البلدان نموا ومن ثم تقديم مساهمة كبيرة في هذا المجال.

الأسئلة

- ما بوسع أقل البلدان نموا فعله لزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إليها؟

- ما نوع الدعم الذي يستطيع المجتمع الدولي تقديمه لأقل البلدان نموا لوضع استراتيجيات تجذب الاستثمار الأجـــنبي المباشـــر إلى القطاعات الرئيسية، وخاصة قطاع الزراعة؟ ما هي التدابير الداخلية التي يمكن أن تتخذها البلدان المتقدمة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا؟

- مـــا هي الآثار التي تترتب، من حيث السياسة الوطنية، على كون الإصلاحات الاقتصادية ليست شرطا كافيا لجذب هذه التدفقات؟ ما هي التدابير اللازمة في مجال السياسة الدولية لتصحيح أوجه القصور في أسواق رؤوس الأموال الدولية؟ إلى أي مدى تشكل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بديلا عن المساعدة الإنمائيـــة الـــرسمية نظرا إلى آثارها الإنمائية المختلفة؟ ما هي الطريقة التي يمكن بها تحقيق تكامل أكبر بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر؟

- هل النظم القائمة في أقل البلدان نموا لحفز الاستثمار كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ هل في هذه النظم ما يعوض أوجه القصور في عوامل أخرى تؤثر سلبا على بيئة الاستثمار؟

- ما هي التوصية التي يمكن أن تنظر فيها البلدان المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المؤسسات فيها لإدخـــال تعديلات على السياسة العامة بحيث يتم توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات الأولوية العليا في أقل البلدان نموا؟

الوصول إلى الأسواق

٩٦- لقد أكد برنامج العمل على الأهمية الحيوية التي تتسم بها مساهمة جميع البلدان في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر انفتاحا ومصداقية ودواما، تسليما منه بالدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة في جهود تنمية أقل البلدان نموا. كما أكد على أهمية النظام لتحسين سبل الوصول إلى الأسواق باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتعزيز نمو وتنمية أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، دعا البرنامج إلى اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك معاملة صادرات أقل البلدان نموا معاملة معفاة من الرسوم والحصص الجمركية، واعتماد قواعد منشأ مبسطة وأكثر مرونة.

٩٧- وفي الأونكتاد العاشر، وافقت الدول الأعضاء على أنه "ينبغي تحسين شروط وصول المنتجات الزراعية والصناعية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق على أساس واسع ومتحرر قدر الامكان، وينبغي النظر العاجل في الاقتراح القائل بالتزام ممكن من جانب البلدان المتقدمة بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص لجميع الصادرات تقريبا من أقل البلدان نموا وفي اقتراحات أخرى بإتاحة أقصى حد من فرص الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نموا. كما ينبغي النظر في الاقتراحات القائلة بمشاركة البلدان النامية في تحسين فرص وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق".

٩٨- ومع أن شركاء أقل البلدان نموا في التنمية قد اتخذوا عددا من المبادرات والتدابير لتحسين سبل وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق، فقد اتخذوا هذه التدابير في أغلب الأحيان على أساس ثنائي ومستقل، وكثيرا ما يطبقون شروطا صارمة على وصول ما يسمى "بالمنتجات الحساسة". وأكبر نقطة ضعف شابت هذه الترتيبات التفضيلية هي عدم إمكانية التنبؤ بشروط الوصول إلى الأسواق وعدم ضمان هذه الشروط. فباستثناء شروط الوصول إلى الأسواق التي تم التفاوض عليها في اتفاقية لومي والنظام الشامل للأفضليات التجارية، والتي تتسم بطابع تعاقدي، ومن ثم يمكن التنبؤ بها، كانت جميع شروط الاتفاقيات الأخرى، بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم، أحادية الطرف ومستقلة وغير تعاقدية، وبحكم تعريفها، لا يمكن التنبؤ بها. ويجري الآن في إطار منظمة التجارة العالمية اتخاذ أول مبادرة متعددة الأطراف للبحث عن نهج متعدد الأطراف يتم التفاوض عليه بشأن هذه القضية.

٩٩- وقد أكدت أقل البلدان نموا، من جانبها، على أن إدماجها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل بناء ومفيد إنما يتطلب اتخاذها هي وشركاؤها في التنمية إجراءات ملموسة للتصدي لقيود العرض والطلب التي تؤثر على أدائها التجاري. وتشمل هذه الإجراءات، في جملة أمور، تنمية الهياكل المادية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية، مع مرونة استخدام أدوات السياسة العامة الملائمة لتعزيز قدرة القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية على المنافسة لتنمية تجارتها، وإزالة عقبات الوصول إلى الأسواق وتحسين سبل الوصول إليها، بما في ذلك سبل وصول جميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا معفاة من الرسوم والحصص الجمركية وتبسيط قواعد المنشأ التي تؤثر على قدرات العرض وشروط الطلب على الواردات، على حد سواء[٩].

١٠٠- وتشارك أقل البلدان نموا مع شركائها التجاريين في منظمة التجارة العالمية مشاركة نشطة في مواصلة الجهود لتأمين وصول جميع منتجاتها التصديرية إلى الأسواق بصورة ثابتة ومعفاة من الحصص والرسوم الجمركية، وهي تعتقد أن ذلك سيوفر البيئة التجارية الأساسية والممكن التنبؤ بها في الأسواق العالمية، وهي البيئة اللازمة لبث الثقة في نفوس المستثمرين ومن ثم، دعم الاستثمار في بلدانها. وما تهدف إليه أساسا أقل البلدان نموا من هذه المفاوضات هو التخلص من الحواجز التعريفية وغير التعريفية (حدودها القصوى وتصاعدها). فهذه الحواجز تؤثر

على الصادرات التي تتمتع فيها عادة بأكبر ميزة تنافسية ومن ثم تستمد منها، أعظم المكاسب التجارية. وتتيح هذه الصـــادرات آفاقا للتنويع، ولكنها تعتبر "حساسة" في ظل الشروط السارية حاليا على سبل وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، وذلك سواء كانت متعددة الأطراف أو خاضعة للمخططات التفضيلية المختلفة من أمثال اتفاقيـــة لومـــي المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وقانون الولايات المتحدة الأخير للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠.

١٠١- وقـــد استجابت اتفاقات جولة أوروغواي إلى حد ما لعدد من الشواغل المشار إليها أعلاه باتخاذ أحكام خاصة لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك القرار الوزاري بشأن اتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد في مراكش في عام ١٩٩٤. ومع ذلك، كشفت تجربة أقل البلدان نموا في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي عن عدد من الصعوبات، من بينها عدم القدرة على الامتثال لشروط الإخطار وعلى التقيد بالمواعيد النهائية للفترة الانتقالية، وعـــلى رأس ذلك كله، القيود الجدية التي تنال من قدرتها على الاستفادة من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية المنصـــوص عليها في الاتفاقات. وهكذا أكدت أقل البلدان نموا أن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد يوفر فوائد من حيث الشفافية وعدم التمييز وتحسين القدرة على المنافسة، إلا أنها أعربت عن شواغل بشأن مـــا يشـــوب اتفاقات منظمة التجارة العالمية من أوجه الاختلال وعدم الاتساق. وفي هذا الصدد، عينت القيود التالية: قلة الموظفين المؤهلين، وتعقد قواعد وهياكل عمل منظمة التجارة العالمية، وقلة العلم بالقواعد وعدم الإلمام الكامل بها، والعجز عن رفع مستوى اللوائح المحلية، وضعف الهياكل المؤسسية وارتفاع كلفة الحفاظ على البعثات في جـــنيف[١٠]. ومع أن المنظمات الدولية قد اتخذت عددا من مبادرات التعاون التقني ذات الصلة بالتجارة سعيا لـــتخفيف هذه القيود، بما في ذلك من خلال برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكـــتاد ومـــنظمة التجارة العالمية في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا وفي بلدان أفريقية أخرى، ومن خلال الإطار المتكامل، فلم تصل الفوائد الكاملة والممكنة لهذه المبادرات إلى القسم الأكبر من أقل البلدان نموا، وذلك أساسا بسبب القيود التي واجهتها المنظمات المعنية للحصول على الموارد. وقد كان أثر المساعدة التقنية ذات الصلة بالـــتجارة لبناء القدرة على التبادل التجاري محدودا، وليس بمستطاع القسم الأكبر من أقل البلدان نموا الحصول عـــليها بســـبب ضآلة الموارد المتاحة، وخاصة بسبب الافتقار إلى اليقين في عملية التمويل. فالموارد الخارجة عن الميـــزانية هي التي تمول الآن الجزء الأعظم من المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة التي تقوم بتقديمها الوكالات الست الأساسية المعنية بتنفيذ الإطار المتكامل.

١٠٢- وقد تم التسليم بأن أقل البلدان نموا قد قدمت، بتنفيذها الأحادي لتدابير تحرير التجارة، مساهمات كبيرة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولذلك ينبغي عكس هذا الاعتراف في الجهود الجاري بذلها لزيادة تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٠٣- كما تسهم مشاركة أقل البلدان نموا في الترتيبات التجارية الإقليمية في إدماجها تدريجيا في الاقتصاد العالمي لأنها تتيح فرصة "لتعلم المنافسة" في بيئة سوق عالمية تنطوي على تحديات أكبر. ولذلك أكدت أقل البلدان نموا خلال انعقاد الاجتماعات الإقليمية على مستوى الخبراء على أهمية قواعد التجارة المتعددة الأطراف التي تحكم ترتيبات التجارة الإقليمية لدعم تمتع أقل البلدان نموا بمرونة أكبر لتتكيف تدريجيا مع نظم التجارة الأكثر قدرة على التنافس.

١٠٤- وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال هناك ١٩ من أقل البلدان نموا الـ ٤٨ خارج النظام المتعدد الأطراف لقواعد التجارة الخاضع لمنظمة التجارة العالمية. وقد تقدمت سبعة من هذه البلدان بطلبات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي اعتبار تيسير عملية انضمام هذه البلدان خطوة منطقية لإدماجها في الاقتصاد العالمي. ولذلك ينبغي بذل جميع الجهود لتبسيط إجراءات القبول، مع عدم رفع مستوى الالتزامات المطلوبة منها عن تلك التي طبقت على أقل البلدان نموا التي هي بالفعل أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الأسئلة

- ما هي الشروط اللازمة لانتهاج نهج متعدد الأطراف إبداعي لتحسين شروط وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق، على أن تكون هذه الشروط تعاقدية وتحترم في الوقت ذاته النظام التجاري القائم على قواعد وتتسم بطابع غير تمييزي ومتعدد الأطراف؟

- حتى لا يتم القضاء على الهدف المتوخى من تحسين سبل الوصول إلى الأسواق أو إلغاء الفوائد المتوقع جنيها من إزالة الحواجز التي تعترض سبل وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، تتوقع أقل البلدان نموا من السياسات، بما في ذلك التدابير ذات الصلة بالتجارة التي يتخذها شركاؤها التجاريون والمؤسسات المالية الدولية وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف (مثلا تدابير تخفيف الدين، وتطبيق تدابير غير تعريفية وتدابير السياسة النقدية والضريبية) أن تعطي إشارات إيجابية تدعم وتشجع جهود بناء وتوسيع قدرات التوريد. ويجب أن تجرى دراسة جدية لمعرفة الطريقة التي يمكن بها تحسين اتساق السياسة العامة هذه. ما هي الطريقة التي يمكن بها زيادة أوجه التضافر بين تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نموا في مجالات تخفيف الدين والمعونة ونظم التجارة الدولية؟

- ما هي الطريقة التي يمكن بها زيادة القدرة على التنبؤ بالموارد اللازمة للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة - بالتمويل من الميزانيات العادية لهذه الوكالات، أو بإدماج برامج بناء القدرة على التبادل التجاري في برامج التنمية الوطنية الشاملة، أو من خلال الصناديق الاستئمانية للمانحين التي تحدد مواردها بانتظام؟

- تتوقف نوعية وفعالية المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة الهادفة إلى بناء القدرة على التبادل التجاري على سياسة تجارية واضحة تشكل جزءا لا يتجزأ من الإطار الشامل لسياسة الاقتصاد الكلي. وتشكل سياسة التجارة أيضا جزءا أساسيا من نظام سياسة الاستثمار. فهل هذا مجال يجب أن يسترعى إليه انتباه العديد من أقل البلدان نموا التي لم تحدد بعد سياسة تجارية وطنية؟

دال- الاستنتاجات

١٠٥- لقد استنتج الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ١٩٩٥، عند القيام باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل، ما يلي"لذا، فالخلاصة هي أن التقدم المطلوب لم يتحقق في معظم أقل البلدان نموا خلال النصف الأول من التسعينات. ومن ثم، لم يتحقق الهدف الاجمالي لبرنامج العمل. ولو أن عددا من أقل البلدان نموا سجل بعض التقدم نتيجة لتنفيذ سياسات مناسبة. وبالاضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون للعمليات الجارية المتمثلة في عولمة الاقتصاد وتحريره نتائج كبيرة بالنسبة لتنمية أقل البلدان نموا في المستقبل. فهذه العمليات التي تتيح إمكانات كبيرة للنمو والتنمية، تحمل معها أيضا مخاطر عدم الاستقرار والتهميش. إذ لم تحقق أقل البلدان نموا ككل سوى تقدما محدودا في التغلب على الضوائق الهيكلية وأوجه عدم كفاية الأبنية الأساسية، وخطر الديون المحدق، وتشجيع وتنويع قطاعي المؤسسات والتصدير، واجتذاب الاستثمار الأجنبي، وخلق قاعدة تكنولوجية كافية. وفي هذا الساق، سوف يواجه معظم أقل البلدان نموا العولمة والتحرير من بيئة تكتنفها الضوائق والقيود".

١٠٦- وأعيد عموما تكرار هذا التقييم في الاستعراضات السنوية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل التي قامت بها الجمعية العامة، ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد واجتماعات أقل البلدان نموا التي عقدت على مستوى الوزراء والخبراء.

١٠٧- ولا ينبغي بطبيعة الحال للصورة القاتمة الشاملة الوارد وصفها أعلاه أن تحجب التقدم الذي أحرزه عدد من أقل البلدان نموا فرادى في ميادين مختلفة خلال عقد التسعينات. فقد كانت بوتسوانا مثالا للنجاح البارز إذ أنها البلد الوحيد الذي خرج في عام ١٩٩٤ من فئة أقل البلدان نموا منذ إنشائها في عام ١٩٧١. وقد حققت أربعة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا، هي الرأس الأخضر، وساموا، وفانواتو، وملديف، تقدما كبيرا في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية وأصبحت تقف على عتبة الخروج المحتمل من فئة أقل البلدان نموا. ويشهد ذلك في حد ذاته على أهمية مبدأ تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة الذي يقوم عليه برنامج العمل، وعلى فعالية تنفيذ أقل البلدان نموا لسياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، وعلى البيئة الخارجية الداعمة. والأمل معقود على أن تفضي الجهود المكثفة التي تبذلها أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية إلى خروج عدد أكبر من أقل البلدان نموا من هذه القائمة بحلول نهاية العقد.

ثانيا– إطار التنفيذ:

قضايا قائمة على الخبرة المستمدة من ترتيبات تنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل

١٠٨- لقد شدد برنامج العمل على أن آليات المتابعة والرصد الفعالة يجب أن تدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا وعلى أن هذه الآليات هي مفتاح تنفيذ البرنامج بنجاح.

ألف– الدروس المستفادة من التنفيذ على المستوى القطري

١٠٩- ثمة دروس ثلاثة ظهرت في إطار تنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل للتسعينات ينبغي بحثها عند وضع برنامج عمل جديد. وتتعلق هذه الدروس، كما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير أقل البلدان نموا، ١٩٩٩، بما يلي: '١' الاعتراف بما لكل من أقل البلدان نموا من ظروف محددة وبضرورة إرساء برنامج عمل شامل على أساس تقييم قيود وفرص وإمكانات كل بلد؛ '٢' الحاجة إلى شرح إطار التنفيذ والآلية المؤسسية بمزيد من الوضوح لأغراض الرصد والتنسيق والتقييم؛ و'٣' تغير دور الدولة في تصميم وتنفيذ إصلاح السياسة العامة وبرامج التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تزايد دور العناصر الفاعلة غير الحكومية في إطار اقتصاد عالمي متعولم.

١١٠- وقامت أقل البلدان نموا، كجزء من العمليات التحضيرية لعقد مؤتمري الأمم المتحدة الاثنين الأخيرين بشأن أقل البلدان نموا، بإعداد مذكرات قطرية عن أدائها الاجتماعي - الاقتصادي واحتياجاتها إلى التمويل الخارجي، بما في ذلك تخفيف الدين والقضايا التجارية، تم استخدامها كأساس لتقييم أوضاعها الاجتماعية - الاقتصادية، وأتاحت مدخلات للسياسات العامة والتدابير، بما في ذلك تدابير الدعم الدولي، التي تم التفاوض عليها في كلا المؤتمرين. ومن أوجه قصور هذه العملية عدم مواصلة تنفيذها بعد انعقاد المؤتمرين لترجمة برامج العمل العالمية إلى برامج عمل على المستوى القطري. وقد نتجت عن هذه الثغرة صعوبة ربط تنفيذ الأهداف الشاملة المتفق عليها في برنامج العمل بالحالات القطرية. كما أنها صعبت تعبئة الموارد لأن عناصر برنامج العمل لم تكن قد حددت على المستويين القطري والقطاعي. ومن المهم في إطار انعقاد المؤتمر الثالث بشأن أقل البلدان نموا ألا تنتهي العمليات التحضيرية الجارية على المستوى القطري باختتام المؤتمر، بل أن يتم استخدامها لترجمة برنامج العمل الجديد إلى برامج عمل على المستوى القطري لكل من أقل البلدان نموا.

الأسئلة

- إلى أي مدى أدمجت السياسات والإجراءات الواردة في برنامج العمل في السياسات والإجراءات الوطنية في أقل البلدان نموا؟ كيف يمكن الإفادة من الدروس المستخلصة في هذا الصدد لتحسين الصلة بين برنامج العمل الجديد وصنع السياسة العامة على المستوى الوطني؟

- ما هي أكثر الطرق فعالية التي يمكن أن تترجم بها نتائج المؤتمر إلى برامج عمل على المستوى القطري؟

- إلى أي مدى استخدم المانحون برنامج العمل للتسعينات كإطار للتعاون الإنمائي؟ ما هي الخطوات اللازم اتخاذها ليكون برنامج العمل الجديد في نظرهم إطارا فعالا للتعاون الإنمائي خلال العقد الجاري؟

- ما هي أفضل طريقة يمكن بها تأمين مشاركة العناصر الفاعلة المختلفة في المجتمع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال، والنساء والفقراء، في مثل هذه العملية؟

- ما هي الطريقة التي ينبغي بها إشراك المنظمات المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين وغير الحكوميين في هذه العملية؟

- ما هو نوع الدعم المالي والتقني الذي ستحتاج إليه أقل البلدان نموا في هذا الصدد؟

باء- الدروس المستفادة من استعراض البرنامج ورصده

على المستوى الوطني

١١١- رئي أن تعزيز عملية الاستعراض القطري تمثل الوسيلة الرئيسية لإجراء حوار بشأن السياسة العامة وتنسيق جهود المعونة التي يبذلها الشركاء في التنمية مع برامج تنمية أقل البلدان نموا، ولتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها. واعتبر أن على أقل البلدان نموا المسؤولية الرئيسية لوضع سياسات وأولويات وطنية وتنفيذها بفعالية لتحقيق نموها وتنميتها. واعتبر أن آليات مثل اجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي تشكل العمود الفقري لعملية الاستعراض لترجمة المبادئ والالتزامات الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة يتم اتخاذها على الصعيد الوطني. ورئي أن عملية إجراء استعراض قطري بفعالية تتطلب قدرة اقتصادية وتقنية فعالة لتنمية وتنسيق السياسة العامة على النحو اللازم.

١١٢- وقد أظهر تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٩ أن اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية التي عقدت على المستوى القطري (التي هي مؤشر بديل لنجاح الحوار بشأن السياسة العامة بين الحكومات والمانحين،

ولتنسيق الموارد وتعبئتها) لم تشمل، لمجموعة من الأسباب، جميع البلدان الأقل نموا، وأن تنظيمها لم يكن يتم بانتظام، وأنها لم تفلح دائما في تعبئة التمويل الكافي، ولم تتصد لدين أقل البلدان نموا بدرجة كافية. والواقع أن هذه الاجتماعات لم تكن لها صلة مباشرة ببرنامج العمل الذي افترض أنها تشكل "عموده الفقري". وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما لما قدمته آلية اجتماعات المائدة المستديرة من مساهمة لإصلاح السياسة العامة، وتعبئة الموارد، وإدارة التعاون الإنمائي وتنسيق التنمية. وأفاد التقييم بأن الأنشطة قبل وأثناء انعقاد اجتماعات المائدة المستديرة كانت تحظى باهتمام نشط ومنتج. بيد أن هذا الاهتمام لم يقترن باتخاذ إجراءات لاحقة. فكانت المتابعة ضعيفة وكان هناك قدر قليل من الرصد فيما يتعلق بتقييم تنفيذ السياسة العامة والبرامج بشأن التزامات الموارد. وقد أسفر ارتفاع معدل دوران الموظفين في الادارة وفي التمثيل المحلي للمانحين على المستوى القطري عن توقف الاستمرارية والمتابعة المستنيرة. وقد أدت هذه الحالة إلى عدم الاستفادة من وظائف اجتماعات المائدة المستديرة للاضطلاع بأنشطة تنسيق المعونة في المستقبل.

١١٣- وبالمثل، أجرى البنك الدولي استعراضا لتنسيق المعونة. وكان الاستنتاج الشامل من مشروع الاستعراض الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والمتوقع أن يصدر في شكله النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٠، أن الجماعة المعنية بالتنمية قد حظيت بخدمات جيدة قدمها البنك لدعم تنسيق المعونة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله ليتحقق الهدف القائم منذ وقت طويل والمتمثل في تولي الأقطار قيادة هذه العملية. ويدعو الاستعراض إلى إعادة النظر في سياسة البنك التشغيلية، ويؤكد الحاجة إلى إصدار بيانات جديدة تتعلق بسياسة التشغيل، وتحديث إجراءات البنك، وإعطاء أمثلة عن الممارسات الجيدة التي تتمشى تماما مع مبادئ إطار التنمية الشاملة. ويوصي الاستعراض بأن يقوم كل فريق أو إدارة قطرية تتبع البنك وتدعم فريقا استشاريا (أو آلية مماثلة) بالعمل مع الحكومة وغيرها من الشركاء في التنمية لوضع استراتيجية تساعد البلد على تولي قيادة إدارة وتنسيق موارد المعونة. ولا بد من مراعاة عوامل مثل القدرة والالتزام لوضع استراتيجية ملائمة وإطار زمني لكل بلد. وينبغي أن تبين كل استراتيجية كيف سيقوم البنك وغيره من الشركاء بما يلي:

- مساعدة الحكومة في تعزيز قدرتها على إدارة المعونة وتنسيقها.
- التوصل إلى اتفاق شراكة مع المانحين يحدد مسؤولية كل طرف ومساءلته على حدة.
- وضع مبادئ وإجراءات تنسيق متفق عليها (مثل الانضمام إلى الجهود التي يقودها البلد لاستعمال موارد المعونة بمزيد من الاتساق والانتقاء) .
- تقديم خطة للقيام ببعثات مشتركة للرصد والتقييم مع مانحين آخرين لخفض تكاليف تقديم المعونة التي تعوق قيادة البلد لها.

١١٤- ويؤكد الاستعراض أهمية الرصد، سواء لتقديم تقارير بشأن التقدم المحرز، أو لتعيين القيود التي تعوق إحراز هذا التقدم. ويوصي بأن يضع البنك عددا محدودا من المؤشرات لوضع معالم للتقدم الذي تحرزه البلدان المتلقية في توليها دورا قياديا في إدارة وتنسيق استخدام موارد المعونة، ولرصد ذلك التقدم.

على المستوى الإقليمي

١١٥- قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على المستوى الإقليمي، بإجراء استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، ولكنهما لم تتمكنا من تنظيم اجتماعات للتجمعات الإقليمية كما دعا إلى ذلك برنامج العمل لتحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي حالة أقل البلدان نموا الافريقية، كان إلغاء فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا الأفريقية ومؤتمر وزراء أقل البلدان نموا الأفريقية، كجزء من إعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السبب الذي أضعف إلى حد ما إجراء الاستعراض على المستوى الإقليمي.

على المستوى العالمي

١١٦- أجرت الجمعية العامة ومؤتمرات الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، على المستوى العالمي، استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ونظم الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل في عام ١٩٩٥. وكانت لهذه الاجتماعات فائدة في زيادة "رؤية" أقل البلدان نموا وفي تركيز اهتمام المجتمع الدولي على محنتها. ومن النتائج الإيجابية لهذا الاهتمام الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٧. فقد اعتمد الاجتماع الإطار المتكامل وأتاح للشركاء التجاريين لأقل البلدان نموا فرصة للإعلان عن عروض جديدة وإضافية للوصول إلى الأسواق.

١١٧- وكانت إحدى أضعف حلقات الربط في آلية التنفيذ عدم تنظيم استعراضات قطاعية من جانب المنظمات والوكالات كما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥.

الأسئلة

- إلى أي حد يمكن عزو قلة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات إلى أوجه القصور في آليتي الرصد والمتابعة، أو إلى أوجه النقص في عناصر البرنامج؟

- ما مدى فعالية اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية على المستوى القطري في ترجمة الأهداف الشاملة لبرنامج العمل إلى أهداف وخطط عمل قطرية؟ ما مدى فعالية هذه الآليات في تعبئة الموارد؟ ما سبب عدم ارتباط هذه الاجتماعات ببرنامج العمل المفترض أنها تشكل عموده الفقري؟

- ما هي الطريقة التي يمكن بها ربط برنامج العمل الشامل ببرامج العمل القطرية لرصد الوفاء بالالتزامات العالمية على نحو فعال؟ هل بالإمكان رصد أداء التنفيذ بدون صلة التشغيل هذه؟

- كيف يمكن تحسين متابعة ورصد تنفيذ البرنامج الجديد على أساس الخبرة المكتسبة من عقد التسعينات؟

- ما هو دور المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية في تنفيذ برنامج العمل؟ هل وردت في برامج عمل هذه المنظمات أهداف وأولويات برنامج العمل؟

- هل منحت الأولوية اللازمة لأقل البلدان نموا في المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات؟ ما هي الصلة، إذا كانت هناك أية صلة، بين برنامج العمل ونتائج هذه المؤتمرات العالمية؟

- ما هي الطريقة التي يمكن بها للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة القيام بدور أنشط في تنفيذ ورصد برنامج العمل الجديد؟ ما هي آليات القيام بمثل هذا الدور الاستباقي؟ ما هي الآثار التي ستترتب على صعيد الموارد؟

- أوصى برنامج العمل بإنشاء هيكل داخل كل من أقل البلدان نموا لتحسين دورها في تنسيق المعونة، على أن يتولى فريق التنسيق المحلي رئاسة هذا الهيكل، تدعمه في ذلك الأفرقة القطاعية والقطاعية الفرعية وأفرقة التنفيذ المنشأة في أقل البلدان نموا؟ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب أقل البلدان نموا في هذا الصدد؟

- هل أقيمت روابط على المستوى القطري مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية العاملة في البلد للاعتماد على خبرتها ومعرفتها؟

ثالثا- عناصر عامة لشراكة إنمائية متجددة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

١١٨- لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة، في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر العاشر للأونكتاد، على الحاجة إلى توجيه جديد وإدارة جديدة للسياسة العامة للتصدي لتحديات التهميش المتعددة الجوانب التي تواجهها أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي وتعزيز إدماجها فيه، عندما طرح السؤال التالي "ما الذي بوسعنا فعله جماعيا لتمكين أقل

البلدان نموا من احتلال مكانها في السلم الصاعد للنمو العالمي؟ أما آن الآوان لعقد صفقة عالمية جديدة لصالح هذه البـــلدان؟" وقـــد صرح الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، السيد روبرتو ريكوبيرو، بأن "العولمة لو تركت لشأنها لن تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ بل على العكس، لن تزداد هذه الفجوة إلا اتساعا. وهذا الأمر يحتم التعجيل أكثر بالتصدي لمشاكل أقل البلدان نموا على نحو شامل ... فسوف يحكم على المجتمع الدول، في نهاية الأمر، تبعا للطريقة التي يعامل بها تلك البلدان، التي هي أضعف أعضائه". وقد ذكـــر أعلاه أن برنامج العمل الجديد، الذي سيشمل أولويات للعقد لصالح أقل البلدان نموا، يجب أن يكون على درجـــة مـــن المـــرونة تسمح باستيعاب التطورات غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي وبالتغلب على التحديات التي ســـتواجهها أقل البلدان نموا في القرن القادم. والأهم من ذلك الحاجة إلى تحديد غايات وأهداف واضحة، واتخاذ الـــتزامات محددة بشأن الموارد، وتحديد علامات واضحة يمكن بها معرفة ما إذا تم بلوغ الأهداف في فترات زمنية محددة.

١١٩- وقد ألقى تحليل للأداء الماضي الضوء على أهم القيود التي اعترضت تحقيق غايات وأهداف برنامج العمل فعـــلا. وعلى هذا الأساس، لا بد للعملية التحضيرية للمؤتمر أن تعين مجموعة جديدة من الأولويات لعقد تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا وإدماجها تدريجيا وبشكل مفيد في الاقتصاد العالمي.

١٢٠- ويمكن اعتبار الاقتراحات التالية إطارا واسعا يوفر أساسا للعناصر التي ستقوم أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية بإدراجها في برنامج العمل الجديد.

ألف- يمكن لأقل البلدان نموا النظر من جانبها في ما يلي:

- إصـــلاح السياسة العامة والمؤسسات لتهيئة بيئة اجتماعية - اقتصادية وسياسية سليمة لتحويل القاعدة الاجتماعية والانتاجية للتنمية إلى قاعدة يمكن أن تتحقق فيها تنمية مستدامة ومنصفة ومتوازنة من حيث مـــراعاة الجنسين. ومن شأن سياسة كهذه أن تساعد أيضا في خفض أو وقف عجز الميزانية و/أو عجز ميـــزان المدفوعات، وفي زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، والتشجيع على تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز مساهمة قطاعات مهمة في اقتصادات أقل البلدان نموا في الناتج المحلي الإجمالي.

- وضع سياسات وتدابير لتنمية وتوسيع وتحويل قاعدتها الاقتصادية وإنشاء وتعزيز الروابط بين القطاعات الانتاجية والخدمية والهيكلية.

- اتباع ممارسات فعالة لحفظ البيئة تسبقها أو ترافقها برامج فعالة لتوليد الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، واعتماد عمليات إنتاج أكثر سلامة للبيئة، وحيازة التكنولوجيا والموارد اللازمة لهذا الغرض.

- الاستثمار في المؤسسات ذات الوجهة الخارجية وفي اعتماد سياسات متسقة تؤمن الكفاءة والربح والقدرة على التنافس على الصعيد العالمي.

- وضع سياسات وتدابير ملموسة لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز القدرات الإنتاجية لاقتصاداتها، وللقضاء على الملل بل وعلى السخرية التي باتت تقترن بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك توسيع نطاق توفير الخدمات الاجتماعية وتحسين إدارتها، ومنها التعليم الابتدائي والرعاية الصحية، وتحسين نوعية هذه الخدمات.

- اتخاذ تدابير لتعبئة وإشراك المرأة على نحو كامل كطرف فاعل في عملية التنمية وكمستفيدة منها.

باء- يمكن لشركاء أقل البلدان نموا في التنمية النظر فيما يلي:

- التزام البلدان بالوفاء بالتعهد القائم منذ وقت طويل (١٩٨١) والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا واتجاه عدد أكبر من المانحين إلى تحقيق هدف الـ٠,٢٠ في المائة، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

- تخفيف الدين على نحو سريع وكبير وأوسع نطاقا.

- التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن السماح لجميع المنتجات الناشئة من أقل البلدان نموا بدخول أسواقها بشكل ثابت معفاة من الرسوم والحصص الجمركية.

- إنشاء آليات محلية - قطرية جديدة وأكثر فعالية واتخاذ ترتيبات مؤسسية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من تدفقات رؤوس الأموال إلى أقل البلدان نموا.

- دعم برامج تنمية المشاريع في أقل البلدان نموا باتخاذ تدابير لتحسين سبل الحصول على التمويل والتكنولوجيا والنهوض بالمستوى التكنولوجي، علاوة على تحسين سبل الوصول إلى الأسواق.

- إنشاء آليات فعالة للتصدي لتقلب أسعار صادرات أقل البلدان نموا من السلع الأساسية.

- إنشاء آليات عملية واتخاذ ترتيبات مؤسسية لاتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها.

- دعم جهود أقل البلدان نموا لدمج السياسات والشواغل البيئية في خطط تنميتها الوطنية وتشجيع نقل التكنولوجيات والدراية الفنية لتعزيز وضع سياسات عامة على أساس الأوضاع والأولويات الوطنية.

- دعم المشاريع/البرامج ذات الطابع الإقليمي ودون الإقليمي التي يتم تعيينها في اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية المقرر تنظيمها أثناء انعقاد المؤتمر.

- اتخاذ التزامات ملموسة لتمويل برامج العمل القطرية.

- تقديم دعم مالي وتقني لتحسين شبكات المرور العابر.

- تقديم مساعدة مالية وتقنية كبيرة لدعم جهود فض المنازعات، وإصلاح القدرات الإنتاجية للهياكل الأساسية، وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحكومية، وإحياء الاقتصاد.

١٢١- وقد طرح الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا في الاستعراض العام *لتقرير أقل البلدان نموا، ١٩٩٩*، عددا من الاقتراحات لوضع سياسات يكون الهدف منها تحسين القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا وقدرتها على التنافس، وهي اقتراحات لها صلة بعدد من تلك التي قدمت أعلاه. وسينشئ التحول المتوخى روابط بين الصناعة والزراعة، وستتحسن بذلك كفاءة وتنوع الإنتاج والصادرات وستزداد قيمة التصنيع المضافة في تجارة التصدير في أقل البلدان نموا. وينبغي لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية تركيز الاهتمام والموارد على المجالات التي ستعزز الروابط الداخلية وستحقق،من ثم، التكامل بين القطاعات الاقتصادية في أقل البلدان نموا. وترد هذه القطاعات في مرفق هذه الوثيقة. وستتفاوت بطبيعة الحال نقاط تركيز السياسة العامة بين أقل البلدان نموا المختلفة لتعكس الخصائص المحددة لكل منها، مثل مستوى تنميتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية ثابتة وديناميةة، وقيودها المادية أو الجغرافية.

الحواشي

(١) الأونكتاد العاشر، خطة العمل (TD/386).

(٢) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "استراتيجيات التنمية الزراعية الوطنية بحلول العام ٢٠١٠"، بالنسبة لعدد من أقل البلدان نموا.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "الصناعة الأفريقية في عام ٢٠٠٠: تحدي التعولم" (ID/407).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩*.

الحواشي (تابع)

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية*، ٢٠٠٠، الجدول ١٩، صفحة ٢٢٣ من النص الانكليزي.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية*، ٢٠٠٠، *المصدر نفسه*.

(٧) *المزيد من الإجراءات والمبادرات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين*، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وثيقة صادرة دون تحرير عن النتائج النهائية بالصيغة التي اعتمدتها الجلسة العامة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

(٨) استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين: تقرير الأمين العام.

(٩) تقارير اجتماعات الخبراء الإقليمية لأقل البلدان نموا للتحضير لعقد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا ومواجهة تحدي إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف: حلقة تدارس تنسيقية لكبار مستشاري وزراء التجارة في أقل البلدان نموا للتحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية.

(١٠) المرجع ذاته.

المرفق

سياسات لتحسين الطاقات الإنتاجية والقدرة على المنافسة في أقل البلدان نموا

١- تتعلق مسائل الطاقة الإنتاجية بأوجه الضعف الهيكلية في أقل البلدان نموا مثل ضعف القدرة الإدارية، وضعف التطور المؤسسي، وانخفاض مستويات التكنولوجيا، والافتقار إلى القدرة التكنولوجية، فضلا عن عدم كفاءة النقل والاتصالات والإجراءات الجمركية التي تقوض كفاءة التجارة. وبالإضافة إلى مسائل التسعير، تسهم هذه العوامل أيضا بقدر كبير في انعدام القدرة على المنافسة الذي يتسم به معظم التجارة المحلية وتجارة التصدير في أقل البلدان نموا. ولئن كانت برامج التكيف الهيكلي التي نفذتها عدة بلدان من أقل البلدان نموا منذ أوائل الثمانينات قد عالجت عوامل الأسعار بدرجة ما من النجاح، فإن هذه البرامج كان لها أثر محدود فيما يتعلق بمعالجة أوجه الضعف الهيكلية في أقل البلدان نموا.

٢- إن ضخامة إشكالية التنمية التي تجابه أقل البلدان نموا ينبغي أن تحلل في سياق تصطدم فيه بعض الأدوات السياسية المحددة، مثل حماية الصناعة الناشئة والحوافز الضريبية التي تستخدمها اقتصادات جنوب شرقي آسيا الآخذة في التصنيع حديثا، بضوابط منظمة التجارة العالمية، أو لا يمكن استخدامها إلا في ظروف محددة ومقيدة. وفي هذا التقرير، تحلل مسائل السياسة العامة اللازمة لتعزيز الطاقات الإنتاجية والقدرة على المنافسة في أقل البلدان نموا، من المنظور التحليلي الشامل لجميع القطاعات، والمنظور التحليلي القطاعي. وقد حددت الاستراتيجية الإنمائية العامة لأقل البلدان نموا على أنها استراتيجية تعيد توجيه هيكل الحوافز لصالح قطاع المنتجات القابلة للتداول التجاري بغية الإنتاج بكفاءة أكبر للأسواق المحلية والخارجية استجابة للتزايد المطرد للمنافسة في الأسواق العالمية.

٣- ويحاج، تبعا لذلك، بوجوب تحديد سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار طويل الأجل بغية تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز التوجه الخارجي للاقتصاد وزيادة تنويع الصادرات. ويلزم انتهاج مجموعة مكملة من السياسات على المستوى الكلي لخلق بيئة تمكينية لتنمية الموارد البشرية، وخلق قدرة تكنولوجية، وتعزيز الإطار المؤسسي والهيكل الأساسي المادي لدعم عملية تعزيز الطاقات الإنتاجية والقدرة على المنافسة. وينبغي وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز الكفاءة في التجارة، بالتعاون مع ثلاث جهات فاعلة رئيسية هي الحكومة وموردو الخدمات والتجار. ونظرا لندرة المشاريع المتوسطة الحجم، يلزم وضع برنامج متماسك لدعم نمو المشاريع، من المشاريع المتناهية الصغر إلى المشاريع الصغيرة، ومن المشاريع الصغيرة إلى المشاريع المتوسطة الحجم، ذلك لتطوير الجزء الأساسي من المشاريع المحلية ضمن نطاق المشاريع المتوسطة الحجم.

٤- كمـــا تحتاج أقل البلدان نموا إلى تنفيذ سياسات قطاعية إذا أريد تحويل المزايا المقارنة الساكنة والدينامية لمختـــلف القطاعات لديها إلى قاعدة صادرات متنوعة، وإلى زيادات في إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات قيمة مضافة.

١٦ الزراعة ومصائد الأسماك

٥- هناك حجتان رئيسيتان لتأكيد السياسات الموصى بها فيما يتعلق بالزراعة. الأولى هي أنه على الرغم من تباطؤ النمو في الطلب العالمي على الواردات، والانخفاض الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية المرتبط بإنتاج السلع الأساسية الأولية، فإن أقل البلدان نموا تستطيع زيادة حصائلها من العملات الأجنبية من هذه المنتجات عن طريق إجراء تحسينات في الإنتاجية وزيادة قدرتها على المنافسة في مجال الزراعة. والثانية هي أنه يتعين على أقل البلدان نموا تكثيف برامج تنويع صادراتها بغية تعزيز حصائلها من التجارة وتثبيتها. ويمكنها الاستفادة من الطلب العالمي القـــوي عـــلى منتجات خاصة مثل الأسماك ومنتجات الأسماك وبعض الفواكه الطازجة والمجهزة، والخضراوات، والمكسرات، والتوابل، ومنتجات البستنة الأخرى.

٦- ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على أقل البلدان نموا اتباع استراتيجية متعددة الفروع للتنمية الزراعية من أجـــل تنويع إنتاجها في سياق الفرص القائمة والتكاليف النسبية على الأجل الطويل. وتشمل هذه الاستراتيجية استخدام تكنولوجيات ري ملائمة لتكملة الزراعة البعلية، وتكثيف البحوث المتعلقة بالتربة والموارد المائية، وإجراء إصلاحات مؤسسية، وإصلاحات في السوق من أجل عرض المدخلات والنواتج الزراعية، ومعالجة الاختناقات في الهياكل الأساسية لدعم إنتاج زراعي يتسم بالكفاءة. ويتعين على أقل البلدان نموا، لتحسين قدرتها على المنافسة في الـــزراعة، إيجـــاد طرق مبتكرة لتقديم الائتمان إلى المزارعين، لا سيما صغار المزارعين، وتحسين المرافق الريفية، والتصـــدي للتحيز القائم على نوع الجنس والمتعلق بالحصول على الأرض، والموارد المالية، والمدخلات الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي.

٧- وفي حالة الحراجة ومصائد الأسماك، يتعين على أقل البلدان نموا أن تقيم آليات لرصد مستويات الموارد من أجل الحيطة من الإفراط في استغلال الموارد وما يرتبط به من إجهاد بيئي. ومن الملائم الشروع في إجراء دراسات لإطلاع واضعي السياسات العامة على التدابير الملائمة لحماية البيئة.

٨- وســـوف تســـتفيد أنشطة زراعية كثيرة، لا سيما البستنة ومصائد الأسماك، من الدعم التقني المقدم من الشركاء في التنمية من أجل الوفاء بمتطلبات أسواق التصدير في مجال الصحة البشرية والصحة النباتية، بشرط أن تطبق البلدان المتقدمة هذه التدابير بطريقة شفافة ومتسقة.

'٢' الصناعة التعدينية

٩- ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتبع سياسة تعدينية على مستويين مختلفين لكن مترابطين: أولهما يتعلق بعمليات التعدين الواسعة النطاق والكثيفة رأس المال، ومعظمها مملوك للدولة، أو أجنبي الملكية؛ والآخر يتعلق بالأنشطة التعدينية الصغيرة الحجم والحرفية التي استمرت في عدة بلدان من أقل البلدان نموا ذات إمكانيات تعدينية.

١٠- وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من السياسات، يتعين على الحكومات أن تضع مبادئ توجيهية واضحة لسياساتها العامة وأن تعززها بالقوانين والخدمات اللازمة لحفز اهتمام القطاع الخاص بالتعدين. ويشمل هذا، ضمن جملة أمور، تطوير قدرة الدولة على تنفيذ مهام تنظيمية وترويجية، والاضطلاع بعمليات مسح جيولوجية والاحتفاظ بقاعدة بيانات مستكملة عن الموارد المعدنية، وتوفير هيكل أساسي مادي ملائم لتيسير تطوير قطاع التعدين. وفي سياق السياسة الإجمالية لتطوير القدرة التكنولوجية، تستطيع الحكومة تيسير الوصول إلى تكنولوجيات بسيطة حديثة وملائمة بيئيا، وتوفير مخابر لبحوث المعادن، وتشجيع إنشاء وتطوير رابطات مهنية وصناعية لصناعة التعدين.

١١- وينبغي للمجموعة الثانية من السياسات المتعلقة بقطاع التعدين الفرعي الحرفي والصغير الحجم أن تستهدف تعزيز طاقته الإنتاجية وقدرته على المنافسة، بالإضافة إلى حماية أسباب معيشة الفئات الواسعة من السكان التي تعتمد على الأنشطة في هذا القطاع. ويتطلب ذلك إجراءات أكثر شفافية فيما يتعلق بمنح التراخيص للحرفيين المشتغلين بالتعدين، ولتجار المعادن، مصحوبة بإنفاذ صارم لمدونة جديدة لقواعد السلوك في مجالي التعدين وتجهيز المعادن بغرض القضاء على الممارسات الاحتيالية، والحد من التدهور البيئي.

١٢- ولا يمكن أن تقدر بثمن المساعدة المقدمة من الجهات المانحة لحكومات أقل البلدان نموا لإعانتها على تصميم وتنفيذ برامج للمساعدة التقنية ترمي، ضمن جملة أمور، إلى استحداث تكنولوجيات جديدة، ومهارات، وأساليب حديثة لإدارة قطاع التعدين. وهناك أيضا حاجة إلى الدعم لمساعدة الحكومات على تقديم تعويضات مناسبة للمجتمعات المحلية التي من شأن الأنشطة التعدينية أن تخل بأسباب معيشتها التقليدية، وعلى إعادة توطين هذه المجتمعات.

'٣' التصنيع

١٣- إن السياسات الموصى بها لتنمية قطاع التصنيع في أقل البلدان نموا تستند إلى افتراض أن التغير الهيكلي في اقتصادات هذه البلدان يتطلب استراتيجية تقوم على التنمية المتزامنة للزراعة والصناعة، وعلى إدماج القطاع غير الرسمي، الذي هو قطاع كبير في أقل البلدان نموا بالقياس إلى القطاع الرسمي، ويتيح أسبابا لمعيشة نسبة هامة من سكان هذه البلدان.

١٤- وأنشطة التصنيع سوف تستفيد، بوجه عام، من تدابير السياسة العامة التي تخلق بيئة اقتصادية كلية أكثر تنافسية. وأية حماية ممنوحة للصناعات الناشئة ينبغي أن تكون متمشية مع المادة ١٨(باء) و(جيم) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لعام ١٩٩٤، كما ينبغي أن لا تمنح إلا للقطاعات الدينامية الآخذة في التوسع تمشيا مع الميزة المقارنة الدينامية. وفائدة هذه الحماية ستتعزز بشكل ملحوظ إذا رافقها التزام بتصدير نصيب متزايد من إنتاج كل شركة تتمتع بهذه الحماية.

١٥- والسياسات التي تدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نموا كي تصبح مشاريع للقطاع الرسمي ذات قدرة على المنافسة، من شأنها أن تعزز قطاعات التصنيع في هذه البلدان. وتشير الدروس الرئيسية المستمدة من دراسة حالات إفرادية إلى أن الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي أن يستند إلى مبادئ تنظيمية محددة، كما ينبغي أن يكون التدخل الحكومي:

- مركزا واستراتيجيا، ومستندا إلى الاحتياجات القطاعية للمجموعات؛
- موجها عن طريق الممثلين المحليين للقطاع الخاص والهيئات (ذات المصالح) القائمة على المساعدة الذاتية مثل رابطات الصناعة؛
- مرنا، وموجها نحو الطلب واحتياجات المستهلك بدلا من أن يكون موجها انطلاقا من الأعلى، ونحو العرض؛
- لا مركزيا على مستوى المجتمع المحلي، والمستوى الإقليمي.

١٦- وعلاوة على ذلك ينبغي تقديم الخدمات، مثل التمويل والتدريب ودعم الابتكار، على نحو متكامل بدلا من تقديمها منفصلة.

١٧- وينبغي أن يكون هدف التدخل هو تعزيز الروابط الأفقية والرأسية فيما بين المشروعات، وتشجيع الكفاءة الجماعية والتعجيل بالتعلم، والاستجابة لمتطلبات السوق، وتقليل تكاليف المعاملات التجارية. فالإنتاجية تنجم عن أثر شبكي، عن مزيج من إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات المتخصصة، وتفاعل أكبر بين المورد والمنتج، والوصول إلى سلع عامة عالية الجودة، وابتكار تحثه المنافسة داخل المجموعات. وهناك توافق متزايد في الآراء بشأن الحاجة إلى دعم المشاريع، مما يقتضي من مؤسسات المستوى المتوسط دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونظرا لأن المؤسسات الداعمة التي هي من هذا القبيل ضعيفة في أقل البلدان نموا، فإن معظم هذه البلدان يحتاج إلى البدء بالأساسيات، بإقامة مؤسسات لتوفير التدريب على المهارات المتعلقة بالعمل التجاري والإدارة، والدعم المتعلق بالمعلومات التقنية، بالإضافة إلى وضع معايير صناعية وإنشاء وكالات لمراقبة الجودة. وعلاوة على ذلك،

يتعين إقامة مؤسسات لتعزيز نشوء ثقافة ابتكارية بين الشركات، وتوفير مهارات أساسية في مجال البحوث، وتقديم خدمات المعلومات المتعلقة بالصادرات، والدعم المتعلق بالائتمان (الائتمان الاستثماري، ورأسمال التشغيل، وائتمان التصدير).

'٤' السياحة

١٨- إن أكبر تحد يواجه القطاع السياحي في أقل البلدان نموا هو تعزيز السياحة على أساس مستدام، أي من أجل ضمان أن ترتب السياحة آثارا سلبية محدودة على المجتمعات المحلية المضيفة وعلى البيئة، وأن تنمي الروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى بينما تعمل في الوقت نفسه على إرضاء السائحين والإسهام بشكل إيجابي في تحقيق إيرادات للحكومات.

١٩- ويتعين على حكومات أقل البلدان نموا المهتمة بتنمية هذا القطاع أن تضع خطط عمل وأن تنشئ مؤسسات أو تكيفها للإشراف على تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية اللازمة للسياحة، وتنفيذ الاستراتيجيات والقوانين الترويجية، واشراك القطاع الخاص. وينبغي أن تستند هذه الخطط إلى نهج متكامل تجاه السياحة، والتنمية الاقتصادية، والحماية البيئية، وأن تضمن مشاركة المجموعات المستبعدة من قبل وإدماجها في النشاط السياحي.

٢٠- وينبغي ربط البرامج الرامية إلى معالجة ندرة العمالة الماهرة في القطاع السياحي في أقل البلدان نموا باستراتيجيات تنمية الموارد البشرية من أجل الاقتصاد بأكمله، ولكن ينبغي لهذه البرامج أن تستهدف قبل كل شيء ضمان تقديم خدمات عالية الجودة، علما بأن لهذه الخدمات أهمية حاسمة فيما يتعلق بقدرة السياحة على المنافسة في أقل البلدان نموا. ويتعين على الحكومات أن تقوم، بالاشتراك مع القطاع الخاص، بتحسين الهياكل الأساسية السياحية، بما في ذلك الفنادق ووسائل الترفيه للسائحين وطرق المواصلات. ويمكن لقطاع السياحة الاستفادة أيضا من الاستراتيجيات الترويجية الجديدة الرامية إلى إعادة تشكيل المنتوج السياحي بغية زيادة قيمته في أعين السائحين، بالإضافة إلى تحقيق المزيج المناسب بين السياحة الجماهيرية المنخفضة القيمة، والسياحة المنخفضة الحجم العالية القيمة.

'٥' سائر الفرص غير المستغلة

٢١- تعد الموسيقى، والفنون، والحرف، والخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات من الفرص غير المستغلة المتاحة أمام أقل البلدان نموا. وتحقيق قدرة قطاع الموسيقى في أقل البلدان نموا على جني إيرادات بالعملات الأجنبية يتطلب تعليما وتدريبا، وسن قانون سليم وإنشاء آلية تنفيذ، لا سيما لإنفاذ حقوق التأليف. وعلاوة على ذلك،

ينبغي إيجاد التمويل اللازم لتصميم وتسويق منتجات مبتكرة، والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة لإنتاج منتجات نهائية قادرة على مواجهة المنافسة القاسية في أسواق التصدير.

٢٢- واستغلال تكنولوجيات المعلومات في تصدير الخدمات، بدءا من خدمات تدوين البيانات الكثيفة العمالة، يحتاج إلى تنسيق وثيق مع السياسات الرامية إلى توفير قدرة تكنولوجية محلية في أقل البلدان نموا. ذلك أن خلق قطاع لتصدير خدمات المعلومات، قادر على المنافسة، ينبغي أن يستكمل بنمو سريع في التطبيقات المحلية لتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الخبرة الفنية والمرافق المحلية اللازمة التي تستند إلى هياكل أساسية عصرية للاتصالات السلكية واللاسلكية، إذا أريد أن تكون صادرات أقل البلدان نموا من الخدمات قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.

٢٣- ويجب أن ترافق كل الاستراتيجيات القطاعية المذكورة أعلاه مبادرات شاملة ومتكاملة ترمي إلى تنمية الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية. ولكن، نظرا لمستوى الموارد اللازمة للاستثمار من هذا القبيل من ناحية، وضخامة القيود المتعلقة بالموارد والتي تواجه أقل البلدان نموا من ناحية أخرى، يتعين على المجتمع الدولي أن يظهر الإرادة السياسية اللازمة لتعبئة الدعم الذي يكمل جهود أقل البلدان نموا لتنمية طاقاتها الإنتاجية.

باء- تدابير الدعم الدولية لتعزيز الطاقات الإنتاجية والقدرة على المنافسة في أقل البلدان نموا

٢٤- ما من شك في أن أقل البلدان نموا لا تستطيع بنفسها معالجة أوجه الضعف الهيكلي التي تقوض طاقاتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة. وهذا الفهم قد وجه عدة مبادرات قام بها المجتمع الدولي المانح في الماضي لصالح هذه البلدان. وتشمل هذه المبادرات الرقم المستهدف للمعونة البالغ ٠,١٥ في المائة والذي حدد في عام ١٩٨١، وفي الإطار المتكامل الذي اعتمد مؤخرا في اجتماع منظمة التجارة العالمية الرفيع المستوى المعقود في عام ١٩٩٧ بشأن اتخاذ مبادرات متكاملة لصالح تنمية تجارة أقل البلدان نموا. وكما ذكر آنفا، فإن عدة عوامل، بما في ذلك انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية منذ بداية التسعينات ومشكلة عبء الديون المتراكمة على الكثير من أقل البلدان نموا التي تبدو عسيرة الحل، قد أحبطت هذه المبادرات. وفي الوقت ذاته، منيت بالإحباط جهود أقل البلدان نموا لتصدير المنتجات القليلة التي تتمتع فيها بقدر من الميزة النسبية المقارنة، على الرغم من وجود عدة مخططات تفضيلية فيما يتعلق بوصول صادراتها إلى الأسواق.

٢٥- ويوصى باتباع نهج ذي ثلاثة فروع في ما يتعلق بتدابير الدعم الدولية الخاصة بأقل البلدان نموا. الأول هو أنه يتعين وضع مخططات واقعية وفعالة لتعزيز وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، لا سيما تلك التي أصبحت تملك فيها فعليا قدرات راسخة. والثاني هو أنه من الضروري تقليل استتراف موارد أقل البلدان نموا، لا سيما في شكل مدفوعات خدمة الديون، وهروب رؤوس الأموال، والإنفاق المفرط على شراء المعدات العسكرية.

والـــثالث هو أنه من الضروري اتخاذ تدابير لمساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز الطاقة الإنتاجية لاقتصاداتها. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم تدابير الدعم الدولية لأقل البلدان نموا من خلال مجموعتين مجملتين مختلفتين لكن متصلتين هما: مجموعة "الاحتياجات ذات الأولوية"، ومجموعة "المساعدة المالية والتقنية الطويلة الأجل".

٢٦- وتـــتألف مجموعـــة الاحتياجات ذات الأولوية، التي تتعلق بالاحتياجات الفورية والاحتياجات القصيرة الأجـــل، مـــن تدابير ترمي إلى تعزيز كبير لفرص وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق ومعالجة مشكلة الديـــون، وزيـــادة تدفقـــات الموارد إلى الداخل، ورفع مستوى المهارات، ودعم الخدمات التجارية، والتصدي لـــلكوارث الطبيعية. ويقترح تدبيران رئيسيان في التقرير كجزء من مخطط وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق. التدبير الرئيسي الأول هو أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تقدم مساعدة تقنية إلى أقل البلدان نموا لتدريب موظفيها ومصـــدريها على الاستخدام السليم لمخططات نظام الأفضليات المعمم، وهذا أمر وجيه بشكل خاص، لا سيما بالنظر إلى أن دراسة أجراها الأونكتاد مؤخرا كشفت أن معدل الاستفادة من هذه المخططات كان في الأعوام ما بـــين ١٩٩٤ و١٩٩٧، أقل من ٥٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي، الذي هو سوق التصدير الرئيسية بالنسبة لأقل البـــلدان نمـــوا. كما أن تبسيط هذه المخططات من شأنه أن يشجع كثيرا استخدامها من قبل المصدرين من أقل البـــلدان نموا. والتدبير الرئيسي الثاني هو أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تشرع في إتاحة وصول معزز إلى أسواقها للمنتجات التصديرية التي تنتجها حاليا أقل البلدان نموا، لا سيما عن طريق إلغاء التعريفات كلية على صادرات تلك البلدان. وهذا الأمر ذو صلة بالموضوع بوجه خاص لأن المنتجات التي تتمتع فيها أقل البلدان نموا بميزة مقارنة (لا ســـيما المنـــتجات الكثيفة العمالة)، أو التي تتيح إمكانية تنويع تجارة هذه البلدان – مثل الجلد، والأحذية، والزيوت النباتية – تخضع لتصعيد تعريفي ولقمم تعريفية. وينبغي كحد أدنى، التصدي للقمم التعريفية والتصعيد التعريفي كمسألة تتسم بالاستعجال.

٢٧- ولئن كانت التحسينات الأخيرة في مبادرة تخفيف عبء الديون لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد لقيت ترحيبا، فإن عبء الديون المتراكمة على أقل البلدان نموا ينبغي أن يظل مدرجا في مجموعة الأولويات لضمان تخفيف عبء الديون فورا على جميع البلدان المنكوبة بالديون من أقل البلدان نموا. وينبغي وقف الانخفاض المتواصل في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتوجيه موارد إضافية نحو رفع مستوى المهارات، ودعم الخدمات الاجتماعية كجزء من تنمية الموارد البشرية، وتعزيز الكفاءة في التجارة.

٢٨- وأقل البلدان نموا المعرضة للكوارث الطبيعية تحتاج إلى مساعدة دولية على إدارة الكوارث. وتوفير الخبرة الفنية فيما يتعلق بالاستعداد لمجابهة الكوارث، وأنشطة ما بعد الكوارث أو أنشطة الإصلاح (التي تدعم بالتمويل) والـــتدريب، وإدراج احتمال نشوء مخاطر في تصميم استراتيجية اقتصادية أوسع نطاقا لتخفيف الآثار الاقتصادية

للكوارث، كلها أمور من شأنها أن تحد من الصدمات والخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تعاني منها أقل البلدان نموا.

٢٩- وثمة حاجة إلى تقديم مساعدة مالية وتقنية طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الرئيسية في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية التي تتسم بأهمية حاسمة لـ "اجتذاب" الاستثمارات الخاصة إلى أقل البلدان نموا. وهناك حاجة إلى التمويل لربط مراكز الإنتاج بالأسواق المحلية وأسواق التصدير عن طريق البر، وإلى تحسين الموانئ، ومرافق المناولة والمرافق الجمركية، وتحسين مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن ثم تعزيز الكفاءة في التجارة، وضمان توفير إمدادات يعول عليها من الطاقة والماء للصناعة. ويمكن للمشاريع المحددة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، الرامية إلى تعزيز الاستثمار في أقل البلدان نموا أن تشمل، ضمن جملة أمور، اتفاقات لحماية الاستثمار، وتخفيضات ضريبية للشركات العاملة في أقل البلدان نموا، وإنشاء صناديق برؤوس أموال مساهمة، لصالح المشاريع في أقل البلدان نموا.

٣٠- ودعم الجهات المانحة بالغ القيمة في تعزيز تنمية المشاريع وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات أقل البلدان نموا من خلال تيسير وصول المشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى التكنولوجيات الجديدة، وتحسين القدرات التكنولوجية القائمة، وتوفير التدريب لتحسين المهارات الإدارية المحلية.

٣١- ومن شأن تقديم مساعدة تقنية لتحسين إنفاذ الترتيبات التجارية الإقليمية التي تكون أقل البلدان نموا أعضاء فيها أن يساعد هذه البلدان على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة. وهذه الترتيبات التجارية الإقليمية، بتوفيرها أسواق أوسع، ستجعل أقل البلدان نموا أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين، وستشجع تجميع موارد تخصص للبحوث المتعلقة بالتجارة والمسائل المتصلة بها الخاصة بالمنطقة؛ والأهم من كل ذلك، ستطلع المصدرين من أقل البلدان نموا على المعايير الصارمة للأسواق العالمية.

٣٢- ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أيضا وجوب مساعدة أقل البلدان نموا على تنمية قدراتها التفاوضية في المجال التجاري لتمكينها من الاشتراك بشكل فعال في المفاوضات التجارية المقبلة، وفهم التطورات المسجلة في منظمة التجارة العالمية ومتابعتها عن كثب، والدفاع عن مصالحها التجارية، فرديا وجماعيا.

٣٣- ويتعين تصميم تدابير الدعم الدولية هذه وتنفيذها بطريقة تكمل البرامج والسياسات المحلية التي ينفذها كل بلد من أقل البلدان نموا لمعالجة أوجه ضعفه في جانب العرض. وبهذه الطريقة، لن يتم فقط تفادي الازدواج المكلف للمشاريع، وإنما ستتعزز أيضا وإلى حد كبير كفاءة البرامج المحلية لهذه البلدان.

٣٤- والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ستتيح لأقل البلدان نموا ولشركائها في التنمية فرصة نادرة لوضع استراتيجية جديدة للتعاون لأغراض التنمية لصالح هذه البلدان. وينبغي التأكيد على هذه الاستراتيجية الجديدة من خلال السعي لإيجاد نهج مبتكرة لتعبئة تدفقات إضافية من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن رؤوس الأموال الخاصة، بغية تكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتعزيز طاقاتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة في سياق عالمي سريع التطور. وعندئذ فقط، يمكن لظاهرة العولمة أن تصبح على حد تعبير شكسبير، كالسيل الذي يمكنه، إذا ما اعتلي وقت ارتفاع المياه، أن يقود إلى خير عظيم.

- - - - -